

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه اجمعين **قوله**
انت تعلم ان امتيازاته اقوال برود على التوليف المذكور في الكتاب للمور العامة
امور منها الكم المطلق والمنفصل والمنفصل والتكيف لوجوده في الجوهر الوضو وكذلك الصفا
السببية من العلم والفرد لوجوده في الواجب والجوهر عند اهل الحق فاراد الحق
روح ذي بدو في الامتناع فقال المتبادر ووجه امتياز در ان توليف الامور العامة
بما لا يخفى نقسم من الالف م الثلثة بطل على ان الامور العامة مغايرة لكل من
الالف م الثلثة فمذره تغاير الحقيق وما يخص به ويدل الف م على ان مشيئة لكل
او كثره ما وانما كانت موجودة في الجوهر الحقيق الموجود في تلك الثلثة فهي امور
منزعة عنها ومحمولات عليها في اصلها امور عينية في ذاتها انما هي لا تخفى
نقسم من الالف م الموجودات فنقول لعلها مد فوج **قوله** الامور موضوعات لها عطف
على قول ان الامور العامة والهجرت في قوله لا تبارح الى الواجب الجوهر الوضو
والحوادث بالموضوع الذي هو قسم من الالف م على محل الوضو وتبده العبارة فاكيد لما
سبق في نفسه وذلك لان تلك الالف م الثلثة لو كانت محال للامور العامة
لكانت الامور العامة اعرافا موجودة احاطة فيها وكان الصفا فيها بها الصفا
الصفا مما كما هو شأنها من موضوعات الاعراض وقد علمت ان الامور منزعة
للوجود لها في الخرج كالتعريف والتوليف والافعال الصفا الصفا الصفا في كبحي
لان انما الصفا الصفا الصفا في كبحي الخرج وقد علم الموصوف على
الصفا الصفا ان يكون قبل الوجود وجوده قبل المكان المكان بل من قبل
فعلم ان الامور العامة كانت جالسة في الالف م الثلثة ولا موجودة في الخارج
بل احوالها ومحمولات عليها وتشرعات عليها وحال الامور العامة ما
لثبته اليها في الالف م الثلثة الى الله والذات بالثبته الى الله بالصفا
لها موضوعاتها الصفا الصفا الصفا الصفا الصفا الصفا الصفا الصفا
كان الحق في الدلالة الى الله الصفا الصفا الصفا الصفا الصفا الصفا
نقول كلام الحق في وجهه تحت لان الله الصفا الصفا الصفا الصفا الصفا
ليست بموضوعات للوجود والامكان واما انما ليست بموضوعات

1389
1389
1389

سائر الامور العامة فلهذا لم يجر بان الدليل في هذه الامور ان لو ان كانت
الدليل ان الموجودات الثلاثة كانت بموضوع واحد وهو الذي لا يتغير
فانظر ان لا يكون بموضوعات شتى من الامور العامة ليكون الامور العامة
على شئ واحد مع الدفاع ولا يحق عليك انه التبدل بالمثل الجزئي على
فأخذت كلته وضاعف مع الفارق والخاصة النسق لم خطا بي **قوله** وما السبيل ان
الكثرة الخ بهذا توطئه وعينه ويصح للدفع الذي والذ لزم من خروج الكلي المنفصل
خروج الكثرة لدها لفة على هذا التفسير مع دلتا من الامور العامة فوحك
تحقق لغايرهما واليطال عنهما واعلم ان في **بيان الادل**
القوري داخل في **والثاني** انه فالح عنة فاعده مع انما هي وحدت
اختاره المحقق الذي والي ذريعة المحقق راجع لتقطع بان العدد ليست وحدت
محتمل من حيث انها مودعة لاهية الجماعة وهو لينلزم ان يكون
كون العدد عددا وهو فوفا على امر خارج عنة اعني لجهة فبذلك جعل الذاتيات
قوله ولهذا ايندفع اي بما ذكر من المتبادر انه مع الذي لا يزداد عن انوقف انا
لغير الوجود وملك ان الكلي المطلق هو ما يفضل القسمة لعدده قسما منفصل وهو
الذي يوجد فيه حد مشترك والحد المشترك هو الذي يكون مبدء شئ وسنهي
شئ اخر كما تنقطع في الخط ومنفصل وهو الذي يخلقه كالحدة وفان الذي
من الشئ مثله شئ للثلاثة وليس مبدء للثلاثة ايتا فيه والمنفصل القسما
اما فار بالذات وهو ما يكون اجزاء مخمسة في الوجود والافزار وهو
الذي يخلقه كالزمان والافزار على ثلثة اقسام لدها اما ان فصل القسمة
في الجئات الثلاثة فهو الجسم التعليمي او في الاشئ منها وهو سطح او في
واحدة وهو الخط اذ انهم ان الكلي المنفصل يوضع الجوا هو الوجود
وذا الجسم التعليمي يوضع الجسم الطبيعي والسطح بوجه الجسم التعليمي والخط بوجه السطح وذا
ويجد المنفصل فيها وهذا المطلق بالقدرة فيكون كحق المطلق في ضمن المقيد وكذلك

الله تعالى في العرض الجوهري والعرضي وكذا الصفات الباعية فانها لو وجدت في الجوهر والذات
 عند من السنة ولجاجة واما ما ذكره من الدفع فبان بطلان المقادير من التوقف على سبق
 ان يكون الدور للعامة احوال للموجودات ولان يكون لنفسها موحدة ولان يكون الجوهر
 بحدوث محله لها ولا يبي حالته فيها حلول العرض في موضوعاتها ولا شك ان
 العلم المطلق رتبته والكشف والعلوم وانما هي كلها من قبل الاعراض الموجودة في الخارج
 والموجودات محلي لها في حالته فيها فله يكون من الدور العامة بهذا الترتيب فلهذا
 رجع وفيه ثبوت **الاول** ان اطلاق العالم مثلا على الجوهر بمعنى ما قام به العلم بما حقيقا
 في الواقع بمعنى **الاول** ان اطلاق العالم مثلا على الجوهر بمعنى ما قام به العلم بما حقيقا
 الصفات فالتوهم لم يقدح في كون اطلاقه عليها بمعنى واحد مشترك والجواب ان العلم
 بمعنى ما قام به العلم اعم من ان يكون قبا حقيقا او على طرف فقام اللفظ بنفسه مع
 مشترك بين الجوهر والواجب ولهذا اجمعت اللفظة في الوجودات الواحدة
 المحلن مع ان الواجب ما قام به الوجود قبا في ربا والمحلن ما قام به قبا حقيقا
 غايته الامران هذا المعنى ليس بمعنى حقيقا لفظا العالم وللمحد وفيه **الثاني** ان اللفظة
 لفظ العلم المنفصل وذلك لان اللفظة هي الوجودات الماحضة المتعززة عن الكثرة
 والكم المنفصل بالعدد والعزب الوجودات الماحضة عن المعدد ومثل ذلك الكثرة
 ليست بموحدة كذلك العلم المنفصل اللفظ ليس بوحيد فليكون جميعا من الدور
 العامة لانها في الجوهر والعرض بها الضائفة السراغيا محض احد ما اعني الكثرة
 ما حثت عليه فيها دون الدخيل على العلم المنفصل هي وحدان من حيث
 انها موحدة للهيئة الالهية والكثرة وحدان محض فله يكون احدها معنى
 الدخيل والتفصيل ان بيتا وحدان من حيث انها شبيهة على الهيئة الصورية
 وحدان من حيث انها موحدة لها وحدان محض من دون ان لغز
 معينا بهذه الحجة وقوله او عرضا وكل وحدة وحدة فالوجودات على الواقع
 الاول عدد على تقدير التماثل على الجزئية الصورية والوجودات على التوهم

اثباته عند عدم انشائه على الجزئ الصوري والوحدات على الوحدانية
 كثره تحضه ليست بعدد على كثره التفرع من أصل واحد محضه ليست بغيره
 ولا عدد ولذا نقول انه البصر من التوفيق لا يستقيم في هذه المقام بل لا مع اعتبار
 الحسنة البصر لا يكون موجوده وذلك لان الوحدانية في حدودها مضمومات
 انشراحه فصح الحسنة انشراحه وحوله وعرضه لا يحلها من وجوده قطعا فلا
 يخرج عن ان الامور العاقله منه يكون الصاف الجوهري والواقع بها الصاف
 انشراحه وبالحمله جعل ساحت الكثره من الامور العاقله منه دون العلم
 المنفصل بحكم بحيث وعائه ما يقال في الجواب ان المراد بقوله لا انشراح
 موضوعات لها ان لا يكون من شأن الموجودات الثلثه محتملا ولا
 الاضافه بها الصاف انشراحه ميا سوره كان ذلك بالفعل او بالمكان
 وذلك ان الجواهر والعرض يمكن ان يكونا محلين بل كم المنفصل اما عند
 الحكماء قل ان العلم المطلق حال بينهما في ضمن المنفصل فمكن ان يكون المنفصل
 البصر حال بينهما لكونه في نفسه واما عند المتكلمين فقل ان بعضهم مع الحكماء
 في اثبات وجود وجود المنفصل وصلوهم في الجزئ والواقع وبعضهم
 ينقونه بكنهه فاقولون ما نه يوجد لكان حاله في الجوهري والعرض من
 شأن الجوهري او العرض ان يكونا المنفصل البصر حال بينهما ويكونان
 محلين له لكونها فرد من شئ واحد وانت تعلم ما قلته مما قلته
قوله واما بحجاب الله انه اجواب فان عن الكوال المذكور سابقا
 وايضا في قوله في تحفه يرجع الى الجواب والمقصود من قوله واما بحجاب
 وحاصل هذا التحقيق ان الامور العاقله على ملئه فتناسل احداهما
 مغلق الوحدانية بالحيث هذا لا على وهو الثموم وذلك بان يكون
 الاصول ثابته انفسها او انفسه خاصه وسنبا كالعلم والكنهه
 ما لا يستلزم الوحدانية العلي بالحيث هذا لا على حربه المعلوم

وهو المخصوص كما علم منه والمفهومه يكون ان في محله من غير ان يكون له
عنه في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
والاول ان في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
فقد تم جواب المحل في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
لعمامة كل ذلك في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
الموجودات او المتغيرات فان قلت يستعمل احوال العلم كما يمكن نظر في
انها في نفسه وكذا الحان في احواله فلما في هذا مع انه لا دليل على
يجوز في نفسه في الامكان والوجود في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
منه في نفسه في الامكان والوجود في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
ليس له احوال او في احوال نفسه نفس دون نفسه اوله احوال من نفسه في نفسه
الى الفرضين في الامكان والوجود في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
واحواله ليس لها احوال من نفسه في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
احوالها في نفسه نفس دون نفسه فلما في هذا مع انه لا دليل على
في نفسه في الامكان والوجود في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
علم الواجب في الامكان والوجود في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
عنه في الامكان والوجود في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
عن اصل الاعتراض في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
اللفظي في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
الصور وفي الامكان والوجود في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
في دخول الامكان والوجود في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
فيها بيان في احواله الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
مشتملا على الذاتيات حتى يرد في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه
المعوم المتصف ومن قوله الموقف الثاني في الامور العامة
ليمكن في نفسه الفرض الاول في دفع الفرضين بعد ان يكون في نفسه

يقول

والموافق نوع نمزونه القدر كما في فائدة المقصود **قوله** ان
التوقف اللغوي اذ قال في اليائس جواز التوقف بالدعم والمخو
وبالدعم فعل وجهه ان لا يفتقر فزاد الدعم وهو ما ملأ الله الفرض
لذلك العكس فمكن ان يفتقر بالدعم الى لا يفتقر دون العكس
استثنى نه ايتى على ان المقصود بالتوقف اللغوي سواء كانت
الى الصورة المحرقة من بين الصور لا يفتقر غير الحاصل فاذا اردت
على ان يفتقر صورة علمه انقل ان من شأنها الى ما كتبه في مجلد المصطفي
تجوز ما اذا اردت صورة خاصة فانها لا يفتقر الى ما
مؤقتا اذ كانت من الامل الى المشمول ممكن ولكن لم يكرهوا
واللغات من المشمول الى الامل غير واضح **قوله** اذا ما تكرر على اللفظ
بعض افراده متميزة بمراد اللفظ عما مجردا عن الفرض فمكن
والفان المفروض محال لا يفتقر صدق الكبرى على كونه من فان
الفرض والمفروض فيه محالها محال لان فطر ان اللفظ اذ هو مفروض
والمعروف منه والمتميزة كلها افراد حقيق للكل او المفروض ما يمكن
فرض صدق الكل عليه في نفس الامر والكان ذلك الصدق محال
يدل على ذلك عبارة شرح السنية حيث قال في حق المحصولات
فدسق الدلت زدت في مطلع باب الكليات الى ان صدق
الكل على افراد ليس متميزة بحيث نفس الامر بل يجب مجردا عن الفرض
فاذا فرض الناس ليس يجوز ان يفرض ان له ان فيكون
من الفرض اذ يتي عبارة على كل الكليات المحرقة ثم لا بد ان
يكون ان في فردا واقعا من التمتع المتميز وفرا ارضيا من الممكن
اذا اضلخت كرا محل ترش الناس فرضها ان اللفظ

بعبارة

والجواب

والجواب عن انفسه بوجوده في النفس فليس بشي لان تمام
الموجود انما يحيط به فرد الوجود انما يكون قطعا اذ كان المقسم
ذاتا والوجود غرض عام لجميع الموجودات **فوالله اعلم** وما كان
ذلك من هذه من الواجب ان يتحقق ان شاء الله تعالى على
شيء يجوز عقله انما هو متعذرا اذ وجوده في السطر المحاط به على ما قيل
في قوائم من النواحيات والمكانات الممكنة من لوازمها هي
لحل ممكن غير محاذل في قوائمها لان يكون بعض اللزوم
من كل محل سلب الممكنة وكذا حالها في لوازمها هي
كاللزام التي هي فرد الحتمية التي هي لزوم فان كل ذلك متحقق
ذاتي لانه المتكبر المتكبر عن اللزوم وهو يرجع الى اجتماع
المفصلين بل كل على فرضي فلو في الوجود الخارجي عن لوازم
الموجود الخارجي اذ في الوجود عن لوازم الوجود الخارجي في
الوجود الذاتي عن الوجود والوجود في كل منع ذال
لما فيه من اجتماع المفصلين فالجواب الذي وجوده في الوجود من هذا بفضل لان
الوجود في الموضوع من لوازم الوجود الخارجي للوجود اذ تصور الذات في الوجود
موجودته في موضوع بله شبهة وما يتوهم من ان الوجود لذاتي موضوع ما يوجد
في تعريف الجوهر فيكون من ذاتياته فله يكون هذا الجوهر فردا من الجوهر الموضوع
بذلك التعريف لا يتحقق من وجوب الحفظ والذات في صدق الكليات
اذا رده فهو ساقط لان الجوهر حقيقة لسطه لا اوله وما يدكر في التعريفات
فانما هو اذ المفهوم لا يرد الى الحقيقة ولا يلزم من كون الشيء من

الوجود

مفهوم الشيء ان يكون خبري من حقيقته كما يصرف انه خبري من مفهومه
 حقيقته وكذا انما توهم من ان الواجب والجوهر والوقوع ان لم يوجد فلا يجوز ان
 يكون الشيء من افراد الجوهر موجودا لانه لا يلزم من كون الشيء متماثلا في ان لا يكون
 فرد من افراد ذلك القسم متصفا بنفسه ذلك ان كالتقسيم والوقوع فانها متماثلات
 الاله وبعض افرادها متصف بانه غير متصف نعم انما يلزم ذلك اذا كان المقسم
 ذاتيا للقسم والوجود عرض عام مفارق لجميع الموجودات ليس ذاتيا في سواد
 كان عتيها او غيرهما وما استبرأ من قسم القسم قسم لا يتألف في ذلك لان قسم القسم شيء
 وفرد القسم شيء اخر فان قلت الممكن الغير ممكن فيلزم ان يكون له فرد متمتع
 متحقق ان قلت الممكن محمول على ذلك الفرد محله ذاتيا والمنع محمول
 عليه محله عرضيا ولا التماس في ذلك انما المتحيل ان يحمل البقضاء بنحو واحد
 على شيء **قوله** وتخصي لا زار بالوجود فيكلف فان قيل المراد من قولنا
 فان لكل موجود هو الافراد المودة في نفس الامر للقسام الثلاثة اعني الواجب
 والجوهر والوقوع لا يقتضيهما الحق فقط الموجود بالوجود في لولف الامور الثلاثة
 فيخصص الافراد بالوجود فيس تكلف بل هو الموافق للبقايا الكلام قلنا
 الحق انما هو لبيان احوال الالجاباس الثلاثة التي هي الواجب والجوهر
 والوقوع فيقتضي وجود تلك الالجاباس لا وجود اخر ادعى وكذا القسط الموجود
 الموجود في التوليف لفظ وجود الالجاباس فقط فيخصص الافراد الموجود
 لكلف **قوله** اطلد فاني لبا على الامر المعقول والطلب الذات والمخصص
 عليها مع اصبا بالوجود قال شارح هذا فقال في ذات الصفا في
 حقيقته ما يل ما يتبادر هذا الحجب الالجاباد قد يستعمل هذه الالفاظ

الذاتية بل باعتبار الفرق وقال شارح حكمته العن مخففة لشيء ما به هو سوي
وقد يطلق الماهية الحقيقية والذات على سبيل الترادف انتهى لقول نفهم
من هذه العبارات ان الكليدة محفوظة في حقيقتها والفرق باعتبار الوجود
وعدم اعتبارها فما وقع في الحوادث القديمة من انه ينبغي على اعتبار الكليدة
فيها اذ ما سن قال الماهية ما زالت هي سوي سواء كان كليا او جزويا فقد
عده من الدحوال الثلاثة ليس كما ينبغي ونذا عدل عنه المحنة فاقم **وله**
ملك على تقدير عينه الشخص والوجود في الواجب وحده ان الله بهام من
الشخص واعتبار المتماثلين مع الذات في التخصيص كذلك الوجود اذ كان
عينا لزم قطع النظر عن ذات الشيء والذات ولذا ببات لا يمكن قطع
النظر عنها ومنه بحث لان ما هو عين الواجب هو الوجود عين ما به الوجودية
وما يجب غل النظر عنه في مفهوم الماهية هو الوجود لا النزاع في ذاته
وايهما ذلك ان الواجب حده وذل ان الوجود لا ينحصر في اطلاق الماهية عليها
ات مع **وله** الظان المراد آه الظاهر ان قول الشارح فاعلم ان
اخر ارض على المصنف ومقصود المحنة الجواب عنه ولو برة ان هذا
الاعتراض انما يرد ان لو كان المراد بالعدم المطلق اى سلب
الوجود المطلق لزم بذلك سلب جميع احوال الوجود وبالا متناع ضرورة
ضرورة مطلق اى ضرورة سلب جميع احوال الوجود ولم يجعل الدحوال
الممكنة الثبوت من الامور العامة احوال جعلت منها اوارد
بالعدم مطلق عدم اى سلب مطلق الوجود اى من ان يكون سلبا
لبعض احوال الوجود او جميعها فلو يمكن ان يكون غرضه بيان الواقع

ووجهه كعدم العلم فمعرض المحنة روح الا عراض على ما يقو من علمه
 وبيان الحق عنهما تقيده وذلك لان التزام العقل الحق عنهما بما
 يحتاج اليه على المعنى الاولين وعلى تقدير عدم جعل الاصول المحلثة البتة
 من الامور العامة اما جعلت منها او كان المراد منها المعقولات الله
 خبر ان قد جازية اي ذلك كما لا يخفى **قول** فيها لبيان من الامور العامة
 وجهه ان السمو لا مقام الموجود بمعنى التحقيق فيها لا بد منه في الامر
 العام وان لم يكن ساعدا لافراد الاشياء والعدم والاشتغال بنبذة
 المعنى لا يخفى في قسم مضد من الممكنة لانه اذا وطر فرد من ذلك القسم
 السخالي سلب الوجود المطلق عن ذلك القسم ضرورة ان وجود القسم لو فرد من
 افراده وكذا السخالي ضرورة ذلك السلب لانه اما القدم والاشتغال كعدم
 لصدقان على القسم بالمتشاع بعض افراده او عدمه فان القسم موجود ما دام
 فرد من افراد موجود او كذا ممكن ما دام فرد من افراد ممكنات واما
 فرد من الطيفه يكتفي في امكان الطيفه وكذا وجود فرد منها يكتفي في وجودها
 وعدم فرد منها لا يكتفي في عدمها وكذا اشتغال فرد منها لا يكتفي في امتناعها
 عما ذكرها طاهر لا يستلزم **قول** الاول المحلثة البتة اه ينشأ احداثات
 الاول ان يكون عدم والاشتغال ممكن البتة الموجود حتى كونه
 موجود او هو متشاع بدلالة والذات ان يكونا ممكن البتة له بطريق
 الطريقتين وانه ان العدم والاشتغال الزمانية ليست اعدا ما حقه عند
 المحققين والذات ان يكونا ممكن البتة بطريق البدلية فان
 نبوت الوجود بالمهايات لما كان بطريق الامكان كان سلب الوجود
 لمطلق ما ان لا ينصف باي موجود اصله في بين الواقع ويبقى في
 اليبس لفرق العلم ممكنا وانه ان عدم الامكان سلب محض فلا يكون

الامور العامة فممكن دفعه بان الوجود لا كان معروضا لان الممكن
كان لعدم الصفة انفرادي تلبا تا تلبا لا بطريق سانه المحمول وهو
من الدوال وهذا الوجود نفس الامر يكتفي في صدق هذه القضية
الساكنة المحمول على ان الساكنة المحمول قد تفيض وجودا الموضوع
كما نفور في محله **قوله** فيها ليس من الامور العامة قيل فيه كيف
لان المراد بالاشتغال ضرورة عدم ضرورة مطلقة او ناسنة
عن الغير هاستاد لان بعض افراد الجوهر بعض افراد الوصف
وقد سبق ان الامر العام لا يجب ان يتحقق في جميع الافراد
فيكون عدم والاشتغال من الامور العامة وقوله ان الاشتغال
الغري الذي يوصف الجوهر والوصف انما هو بمعنى ضرورة ان
مطلق الوجود لا ضرورة ثلث الوجود المطلق وهو ظاهر وكونه من
الامور العامة يتوقف على ما ذكر المحقق اخرا بقوله لان محفل
الاجورال المحلثة النبوت **قوله** لان يقال اه يعني ان المتبادر
من عبارة تعريف الامور العامة ما يخص بالموجود لان المتبادر
من عدم الاختصاص نفس اختصاصه بانقسم على طوائف المفهوم
ولان المتبادر من القول ان ما يخص به ولا يوجد في غيره ولهذا
قبل ان الماشي شدي ليس من اجورال الدان حقيقة بل من اجورال
الجورال فاقبال ان عدم والاشتغال باي معنى كانا ليسا من
الاجورال المحضة بالموجود فلا يكونان من الامور العامة
قوله لكن يخرج اه ليعمل العمل العبارة على المتبادر كخرج
الامكان بمثل ما خرج به عدم والاشتغال **قوله** لان

ثبت اهانت نفلم ان ندانبا في ماسبق من قوله اذ مانس كل الدو
 بعض افراده محتو كونه اذ كره بضمه التمرضي لان قلت انها لدغم
 على مذهب المتكلمين انهم يذكرون الدوزمان العالته قلت كان
 المراد بالوجود في الدوزمان العالته مالم الوجود في علم الواجب
 جل شانته على سبيل التام ان المحققين منهم لا يتكروبه فانه قيل
 بثبوت الامكان للشباب مقدم على الدوزمان العالته فلو ان ذلك
 التقدم عند التقابلين بها تقدم بالذات لا بحسب الزمان قد نظرا
 فان قيل ثبوت الامكان بل ثبوت كلش لوجه فرغ ثبوت في نفسه
 كما هو سوا المشهور فيكون من الدوزمان المحضة بالموجود فلو ان
 الامكان سلب الضرورة وعندهم ان الاله المحول لا يندرج
 وجود والموضوع ولا يتوقف على الوجود نه اعي المشهور واما
 على تحقيق المحقق الدوزمان ثبوت كل مفهوم لوجه تبليز ثبوت
 ذلك الغير في نفسه لكن لا يتوقف عليه كما في الوجود والحق في الالف
 عليه من الوجود والامكان سلكا في حواشي الخبر د والظاهر
 ان الموجود والمغير في تعريف الامرا القام سبقي حمله على الموجود
 الخارجى لان المقسم في تقسيم المفهوم الى الواجب والخير والوجود
 سوا الموجود في الخارجى اى ما يمكن ان يكون موجودا فقد دخل للمنفكا
 في التقسيم وحي لا يتوقف نه السورل اضل على ان دخول السلب
 في مفهوم عدم والامكان لا يقتضى كون المقصود المحول لان
 هذا مستلزم بينهما وبين الموجود لانه من الفرق بان الاله
 في الاله المحول وادرجي لانه المحول المحصل (ب) الموضوع

في العدد ولنه عن نفس المحول المحصل فله يصح الجواب بل **قوله** نعم يمكن ان ين
 اه نه الاعتراض على انهم وتوجهه لطلب المصداق ان الماهيات الموجودة
 جوهرية كانت او عرضية اذا جردنا ما لم يكن الوجود وانتهى ما من تحتها
 وجب له الوجود غنها في تلك المراتبة بالضرورة ليسا بسيطا متصرفي
 عليهما العدم والاشتياح في تلك المراتبة فيكونان من الامور العامة
 شمولها الجواهر والعرضيات فلو لم يبق في الوجود المميز في غير
 الامور العامة هو الموجود بخارجي فله دخل للمتمتعات في انفسه
 والماهيات نه الاعتراض بصدق ما كانت خارجة بل ممتقات
 فثا مل **قوله** وهو معنى صدق العدم اه انت جبريانه لو كان العدم
 كما ذكره المحقق رحمه الله صارا المتذاع لقطعا اذ لا نزاع له صدق
 صدق العدم والاشتياح بهذا المعنى بل في العدم والاشتياح
 المتماثلين للموجود ونه العدم والاشتياح متماثلان للموجودات حال
 الوجود فاقسم **قوله** والجواب اه حاصله ان المتخصص في تلك المراتبة
 انما هو العدم في نفسه لئن اذا احكيناه صارا سلسلا بسيطا كما ان
 الوجود في نفسه هو بعينه الوجود الرايطي اذا احكيناه **قال** **سفي**
الحاشية والمطابق في المحكي عنه في الهيئات البسيطة والوجودات
 في نفسه اه **قوله** وقوله نظرا اه هذا النظر انما يبره بعد اعماق
 النظر عن قول سلسلا بسيطا وكذا الجواب المذكور اعاده لئلا
 شاره الى انما يعارضه المفصلة فاقسم **قوله** نعم القدم مطلق
 اي ذراتها وزعماتها **قوله** ومن اثبت اه لو ان كل سواد
 مفرد بفرده ان القدم متناول لبعض الوجودات وهي الصفات
 البسيطة عند من يقول بزيادة فيها وقومها ونور الجودت **قوله**

صحف

در طی

للاختصاص هذا اعراض على من حصل الامور العامة منصفات ونفرد
ان موضوع لكل علم يجب ان يكون مفرد غلبة البحث عنه في ذلك
العلم فاذا كانت الامور العامة محمولات في هذا النقص كما يحق
القول لا يكون مفرد غلبة البحث عنها وانت تعلم عاقبة ذلك لان العلم ان
الامور العامة محمولات فذلك فيه اشارة الى ان غلبة عرض المص و
الشارح ان الحكماء يبحثون عن احوال الموجود من حيث هو موجود
ويطلبون الاحكام للموجودات على حسب تعليق الغرض العلمي بها
وهي الامور الى جهة والامور العامة متعلقة الغرض العلمي بالامور
الى جهة على وجه يكون هي محمولات لا ينقض ان يتعلق الغرض العلمي
بالامور العامة بل على ذلك الوجه قد مل **تمت** اه اعيانها
اني بيان التمهيد لان المذموم من فريقين احدهما افرار
الامور العامة عن علمها وثانيها تقديم موقف الامور العامة على موقف
الامور الخاصة ولذلك ان ما ذكره الشارح روح انما يثبت الجزر
الدول فقط **قال** في الحقيقة بقديم العام على الخاص الى انتهى **قوله**
الى موضوعات هي ليقه اه اشارة الى ان في قوله موضوعات هي
مضافا محذوف وذلك لان الموجود والمعدوم اللذان هما
مستان من المعلوم موضوعات لطائفة من الامور العامة المعنى
الوجود والعدم وجه نظر لان جميع الامور العامة عارضة في
الحقيقة لهما فموضوعات الجميع فلهذا جازية الى تقدير المضاف
موجوبه ان عرض الجميع في الحقيقة لهما لانها في انفسها بالنسبة
الى الغرض قد مل **قوله** ولا ينبغى ان يثبت ان
الموجود والعدم موضوع لطائفة من الامور العامة وهي الوجود

والعدم ثبت ان الامور العامة هي المبادئ وهو باقى المحققين
 ونفر الجواب ان المراد بالمراديات هي ما يصدق في علمه
 لا الصفات قد شافاة وانت حتميا فيه فان التوضيح لقسمة
 لمعلوم الى معرفتي الوجود والعدم ولو كان المراد به يصدق على الموجود
 والمعدوم لم يكن للنفس معنى **قوله** لم يعلم ان تبرز غنى ريزاد
 الباعث على ان تصبغ المعلوم بما حق ثبته ان يعلم غير محتاج اليه لان
 الوجود ان العالمة تعلم الامور كلها باليقين بالكلية ولذا فان ان علم
 بعضها باليقين بالكلية **قوله** ان العلم بالعلم المستفاد من قوله
 المعلوم قد اجازت لوال بقدر وسوان المعدومات لذلك
 فليق استمداد المعلوم ونفر الجواب تهاير للشيء به وفيه نظر
 لان العلم بالكلية انما يقضى كون الشيء معلوما لو حصل ذلك انوصه
 الله للعلم به فذلك الشيء لا يلزم ذلك الجواز ان يكون الوصف معلوما
 ولا يجعل ان العلم به وحده انه من شأن الوصف ان جعل الله
 لهذا خطه ذلك ان الشيء يكون من شأن ذلك ان يكون معلوما
 وهو المراد والى هذا علم **قوله** يشمل المعدوم الذي لا يكون له ان مثل
 يجوز ان يكون اللفظ لمراد من الموجود والمعدوم كما هو
 اننا نحن المشرى من اللفظ والموجود والمعدوم فلهذا الممتنع
 ما دام معدوما لا شئ الا في اللفظ فله فيه كنهية وكون الحيوان
 انما يظن كنهية للفراد المعدوم به ثم اصطفاها ذلك ان نقول
 متى قولهم المعدوم لذلك لم ير ادواته المعدوم بالانواع والى
 نسيه قولهم الممتنع المعدوم الذي لا يكون له حيث لم يقبل يشمل الموقوف
 لانه لذلك فاضم فان قلت المعدوم بالانواع لا يخلو عن حسن

فرياد سعيد فصل في مكنون ذلك كنهه فلن اطلق اليك حيا نورا
 عندهم ممنوع كيف والكنه عندهم تمام المساوية المختصة والمشتركة
 والجحش سواء كان قريبا او بعيدا وكذا فضله ليس من هذا القبيل **قوله** فان
 عدم الممكن سابق اه ان قلب الوجود والعدم متساويان بالنسبة الى الممكن
 زاي الوجود والعدم ضرورة انه لا معنى للممكن الا بما قسمته لقدم عدم الممكن
 على وجوده قلنا تقدم عليه باعتبار التحقق فان تحقق العدم متقدم على الوجود
 فان قيل العدم السابق للممكن ممكن فلا بد له من علته وهي عند المتكلمين عدم
 ارادة الوجود في الزمان السابق لما عند الحكماء وفيهم اشكال لان علته وجود
 الممكنات عندهم هي الذات وعدمهم تمنع قلنا لا اشكال فيه عندهم ايضا لان علته ^{في} _{الذات}
 عدمهم هو عدم علته هي الوجود وعلته الوجود هو الذات عندهم من حيث انه علته
 الوجود فمعنى من حيث الشرط والمعدات وارتفاع الموانع ويجوز عدم هذا المجموع
 بل هو متوقف على ان الوجود لا يحتاج الى العلته **عند الكل** **قوله** وذلك بان
 يكون **الغير** هذا جواب سوال تقريره اذ يقال ان ازيد يتبعه **الغير** ^{الغير}
 واسطر في العروض بان يكون هناك وجود واحد كان ثابتا للموصوف اوله
 وبذلك ذات وللحال ثانيا وبالعرض كان موجودية الحال **على سبيل** ^{البحر}
 كما صرح به بعض الدليل من المتأخرين ان في جميع التصاقات بالعرض

بجواز آوج نتوجه ان السلوب التي يتصف بها الموصوف وجود معدومات على
 امر انقضاء ان وجود الموصوف نيت ايها على سبيل التجوز من جهة
 انقضاء عنه كما في الحال بعينه وان اردنا ان يثبت لنا البعد واسته في الثبوت
 بان يكون هناك وجود ان ثبتت احد نيت الموصوف وثبت الوجود على
 لكن ثبوت الحال بتبعية ثبوت الوجود للموصوف يلزم ان يكون الاول
 او اضا والمجتموع افتراضا الاول ودفع النقض بالسلب وقوله
 تكونها تحقيقا كالتحقيق لوجود الوجود وقوله انهم علمت لوجود
 ودقود واطلاق الصفات دفع القسم ثوبهم ما شئ عن الكلام سابق
 فانه كما قال فيها سلب القيام ورد عليه انها صفات فيلزم قباسها وكيف
 فيها سلب القيام فاجاب عنه بان اطلاق الصفات عليها على سبيل التحو
 وقوله لم يتم لا يتحقق اعتراض على المقام **وراجع** ولو اعتبر تغايرها تنوع على
 التفاضل المجتهد حيث اجاب عن ما له اعتراض بانه فرق بين وجوده في الخارج
 له وبين وجوده في الوجود فيكون وجوده في الخارج ضروريا لوجوده في الوجود
 خارجا لوجوده فلا يلزم عرض التي لنفسه ورد عليه لا المجتهد بان الواصف
 لا يكون واسطة في التوسط فان العارض فيها متعدد الاصل اي لا بالذات
 ولا بالاعتبار فان وارتضاف فيها على سبيل اعيانها فيكونها بمعنى مثال

البحاس في الحقيقة المحسوسة كذا نقول عنه وايضا وجود الوجود عينه فعارض الوجود

المضاف عارض للمضاف اليه والوجود المضاف اليه عين الوجود العارض
لكرهه والمضاف به هو وجود الوجود فليس من عروض اشئ بنفسه ولا ينفعك
التفكير **ف** فيه اشارة الى في قوله لان صفة معدوم ان لا يكون كان
لا تستر اذ يقال لا يخرج كما في قوله لا موجودة ولا معدومة والاصل ان الفيد
الادلين للبيان كما ان الفيد بين الاخيرين لا ضارة ولا يعان الفيد

لغوا المحرور صفة معدوم بالقياس الى خير فكان ان وليس بمعرفة بحسب البهتة
الفصل **ث** يفهم منه اي كلام المحقق ان التحقيق مرادف للبشوت حيث

هو البشوت عليه لقوله **ث** في لفظة البشوت ثابت وقس عليه حال **الكل**
والوجود واما التحقيق اعرف من البشوت فلذلك قابلية لقبوله وهو

المستأول للموجود والمعدوم الممكن وكذا اللون والوجود **ق** اذ عباره في

بعض بهلكا المحركات العادية العقلية كميل من ياقوت وان ذي راين

ورجل راكب على فرس وعلى راسه قلنسوة بيضاء زرع كذا في **و** عدم ان

قلت ادخال الاعتبار في المحض لا يمتوقف على ان يبراد بقوله لا لا تحقق له
في بغيره لا محقق لم في نفس الامر لا قوله في قوله راسا لا لا تحقق لم قلنا

الاضمار من المحض له بحقق في الذهن بعد اعتبار المعية وفرض القاض
ولا بدخل فيه فان قلت المتغيرات الذاتية المتغيرة كذلك فليس ان لا بدخل في شئ
المتغيرات سواء كانت ذاتية أم غير في قوله لا تحقق له قلنا فرق بين المتغير
الذاتي وبين المتغير العقلي المحض وذلك لان الاول لا يحقق له اصلا كذا الذي
ولاقى بخارج وتصوره انما هو بمحصول وجهه لا ذاته فيدخل فيه بخلاف التقصلي
او العادسي فان له محققا كجك الذات في الذهن لا يجب الوجه ضرورة ان
حاصل في الذهن عند تصور ذاته لا وجهه فلا يصدق عليه انه لا يحقق له اصلا
نعم لا يحقق له في نفس الامر ان قلت اذا كان له تحقق في الذهن كان له تحقق
في نفس الامر ضرورة ان كل متصور ثابت في نفس الامر فلا بد من هذا
والتي هي حقيقة كذا التي تتحقق في نفس الامر ان يكون محققا
مع قطع النظر عن اعتبار معية وفرض فاض كما علمنا من العرفية بين
طلوع الشمس ووجود النهار فانها متحققة في نفس سواء فرضها
فارض او لا ثم الفرض على قسمين انتراعي داخراعي والاول يخالف نفس
الامر الثاني لا يخالف معية ولا شك ان من قيل الثاني فلا يكون موجودا
في نفس الامر وان كل موجود في الذهن فهو موجود في نفس الامر ^{فان كان}

الذكر

اما كان موجودا فله على الوجه الاول وادبه اعلم وسمي يعني ان يعلم في هذا المقام
 ان هذا التقسيم على مذنب المستكلمين واهم يكترون الوجود الذي ينبغي فكلوا
 واحد من اسوال و الجواب خبر صحيح على صلهم لانه مبني على الوجود الذي ينبغي
 هو تحقق كذا في الوجود ما يمكن فساد و هو اما ان لا يكون تحققا لما
 بفعل ولا بالذات كان اوله تحقق اي بالعقل وبالذات كان اوله تحقق
 من الشئ الاول بالتحقق لا بالذات ولا بالتبع المحض كرويه عن
 القسامين اما عن الاول فلتحققه بالذات كان اما عن الثاني فلتقدم تحققه
 بالعقل وعلى الثاني ايضا بلزم ابو اسفاه و هو انه تحقق شي كالحال
 لم يرويه عن الشئ اما عن الاول فلتحققه بالتبع و اما عن الثاني فلتقدم
 التحقيق الذاتي بغير قيد بهذا القيد لم يلزم الواسطه على المتأخرين
 اما عن الاول فله ان اراد به معنى الوجود يعلم منه ان المراد بالتحقق
 و عدله هو التحقيق بالعقل و ر عده لا بالذات كان فله ان اراد به اعتبار
 في الشئ الثاني لعدم تحققه بالعقل و اما على الثاني فله ان اراد بقوله
 لا تحقق له هو التحقيق باعتبار الوجود لا باعتبار التبع فله ان اراد به اعتبار
 المحض في الشئ الثاني ايضا لعدم التحقيق باعتبار الذات فله ان اراد به
 تحقيق عبارة احشائي فافهم قوله فانه فرع ما قيل او القائل هو
 لفاضل المحض و لقوله سواه ان التقسيم ليس بخاص كرويه ام لا

الخباله اي المحتضات العاديه كجبل من ياقوت وخرق من زبرجد و
 انسان ذي راسين وراكب فرس سعدهم من الثقلين واما عن المنفي
 الثابت فظاهر ان المنفي فلهذا عندهم ما وللمتنع منه الامور ليست
 بمستغاث داتيه و تقرير جواب بمحض ان المنفي عندهم ما وللمتنع
 مطلق بل ان ارد بالمتنوع اعم من ان يكون استاغنا عن رفق او با
 عبارة التركيب كان المنفي ساد بالمتنوع نشو له المركبات المتشابهه
 اعني يكون اقزازه ممكنه و استاغنا عنها باعتبار التركيب بناء على ما
 لو ان التركيب لا ينصور حال العدم لان الثابت حال العدم هو البقاء
 و ان ارد له بالكون استاغنا عنه باعتبار رفق كان المنفي اعم منه و كذا
 طلاقين و ارفع في كماله و هو لا يقتضي ان المراد بالمتنوع شيئا ما هو
 اعم من ان يكون ذاتيا او حادثيا او عقليا او اركابا بل كونه من
 قبيل الثابت في داخل في المنفي ساد في السبع **قوله** و المعلوم انه جواب
 سؤال سقد رقرره ان تعويض كلشي رفق او سادى رفق و لا شك
 ان المنفي ليس رفقاً للثابت و لا الثابت رفقاً للمنفي فلهذا يكون احد
 من تعويض الاخر ذلك لان المنفي و الثابت كمالا هما قسم من المعلوم فا
 لثابت هو المعلوم الذي له تحقق متبوعه و تعويضه المعلوم الذي
 له تحقق متبوعه و هو ليس من المنفي و لا ساد و لا وكذا المنفي هو

المعلوم الذي لا يحقق له من نفسه الا معلوم الذي لا يحقق له من نفسه
 وهو ليس عين المنفي ولا ساء بابه وكذا المنفي هو المعلوم الذي لا
 لا يحقق له من نفسه فتنقيضه لا معلوم الذي لا يحقق له من نفسه وهو ليس
 عين الثابت ولا ساء بابه فلا يكونان تعييين وتعزير الجواب ظاهر
قوله لان الادراك خاص به المحقق ان الادراك عام ايضا ليس سببا في
 مفهوم المشتق لكن المنفي حصل للاسرها خاص بالمنفي لكفا ثبته في اثناء
 المدعى مع ان ابن الخا صرح ونبأ الى ان المبتدئ يدل على ذات ما
 متفق عليه في مجدد استحقاق وذلك الذات بطلت لمحقق لها صفة معينة
 ولا يدل على خصوصية الذات عن كونها في او غير **قوله** وقدر
 المعلوم ٤٠ ايضا دفعه وقل قد روي ان المقسم في تعييم اشترى الى
 الثابت والمنفي هو المعلوم فثبت ان يكون المقسم متعزرا في قسمه
قوله لا يقتضي ذلك اي اعتبار في القسمين **قوله** هذا بالنظر
 يعني تفصيل الاقسام بثلاثة كما ذكر في الشرح بالنظر الى التقسيم
 الاول والثاني والثالث في القسم الثاني فتفصيل اخر ذكره المحققين
 اراد ان كون ادراكه ثمة يعني بانظر الى الاول والثاني
 يقسمه حاصله ان ان التقسيم الاول واحد قسميه مشتمل على قسمين
 لكن المقسم يقسمه لثمة لثمة كون قسميه قسميه لثمة لثمة التقسيم

الثاني في الفقه مثل احد قيمه على قسمين لكنه لم يغيره اقرارا من النواهي
 كوز في عبارة المحسن **رح** ودك لان المحقق جواب سوال تقرير
 انه لم يغيره في الاحتمال الثاني تناول اثبات الوجود والحق بل يخطر
 تناول المحقق لهما **رح** ودك لا يطلق على الموجود بل انما يطلق عليه
 اثبات مطلقا وليس قسما من المعنى حقيقة التناقض اه يعنى
 لا يعتقد ان على شيء واحد لا في الذهن ولا في الحال **رح** راسب
 بتقسيمه اه يعنى ان المراد في تقسيم الموجود الى اق فيه هو تقسيم الموجود
 الى اق فيه هو تقسيم الموجود المطلق لا مطلق الموجود و اعلم انه اذا
 اجعل الشيء قسما من شيء كان المراد بالشيء الادل مطلقا و اذا جعل
 مقسما له كان المراد به الشيء المطلق و هو صانجا كلية سبب
 تحقيقها ان اشار اليه **رح** فان المميز في سوار كراه و ذلك لان
 المقسم لا يكون واحد ابا بطبيعة لان التقسيم احدث الكثرة في الوجود
 الواحد منهم فيجب ان يوجد من حيث العموم و لا يطلق في فان الوحدة البتة
 مستبرة فيه و اما مطلق الشيء فلا يميز فيه شيء من الوحدة و الكثرة
 بل هو مشترك على جميع الاعتبارات فهو واحد بالوحدة المبهمة التي هي
 المطلق لا سيما في الكثرة الالهية فذلك في سوار ان تقسم جنس
 المعنى ويكون با محقق نوعه كما في تقسيم المقدار الى المشرك و المستواطي

في قوله انما يطلق على الموجود المطلق لا مطلق الموجود و اعلم انه اذا
 اجعل الشيء قسما من شيء كان المراد بالشيء الادل مطلقا و اذا جعل
 مقسما له كان المراد به الشيء المطلق و هو صانجا كلية سبب

والمنقول والمجى وعرضا ان الكلمه والاداءه لا يكونان علمين
 ولا متواطئين ولا متكبين فيوجد ذلك المحبس لا بشرط شي على الوجود
 الاداءه لا يكونان علمين الاول اجتنى مطلق الشئ متى صح استناد
 احكام التواضع اليه وامادك السورع المقم بالحقيقه فهو باوجودنا لهما
 والاطلاق كى هو المعروف بانه التناقض الذى يترادى فى بادرى
 انظر بين كل دى المعنى شيئا وفى خاشية الهندية حيث قبل
 مطلق المعرفه مقسما لا اعرفه المطلق **و** لا يقال اه **و**
 اعراض على تعميم الحكماء فافهم قسموا المحسرات ان يعلم الى ما لا
 محقق له والى له محقق وحاصله ان ما لا محقق له ليس بالمعروف
 المطلق لا يصح ان يجعل قسما منه لان اسكان العلم يستلزم
 اسكان التحقق كيف وتعم التحقيق ببرائته كى ترى وادراك ان
 المعدوم المطلق ما لا تحقق له لا فى الذهن ولا فى الخارج ولا يدخل
 حولا فيما يمكن ان يعلم وانت تعلم ان هذا الاعتراض يدل صريحا على
 ان قوله بوجوب يتعلق بالمستقى لا بالسقى اذ لو يتعلق بالسقى لم يمتنع
 به ان الاعتراض اصلا **و** المعدوم المطلق الذى كان معدوما
 بما انما قيده بذلك لعلنا بناقش فى تقريره الاعتراض بليق
 الا مكان فافهم **و** لا نقول خالصا ان المراد بالعلم فى قوله ما يمكن ان يعلم

علم الشيء بالوجود وهو مستلزم حصول وجه الشيء في الذهن
دون نفس الشيء والقرينة على هذه الرادة قوله الشاهد
ولوا اعتبار فانه في مراد خال العلم بالاضد والعلم بالمتنوع
وفي هذا الجواب بحث وشكوان في علم الشيء بالوجود ما لم يحصل
الوجه الآلة للملاخضة ذلك الشيء لم يكن ذلك الشيء معلوما
وإذا جعل الوجه الآلة للملاخضة ذلك الشيء كان ذلك الشيء
مستحوا ولا معنى للتحقق الذهني ان هذا جوابه ما يدكر في
علم التفصي عن اشكال المجازي المطبق وتحقيق المقام
ان العقل ربما يقيم شيئا معلوما مقام الشيء المجهول و
يلا خطبه ويجعله عنوانا لذلك الشيء المجهول حتى ان الامام
العامة يشهد الى انه هو وهو بالحق بمراد بعينه من
استقل وبها من حيل القوة العاقلة اذا عجزت عن تعقل
بعض المعقولات ولا يلزم ان يكون الاحكام الواردة
على العنوان كاذبة بالنسبة الى المعنوي لان هذا
القول يخص الى المعنوي بذلك العنوان على غير وجه
ايها ما صادقتا كل فانه دقيق وبالشمائل صفاق ولعل
قوله في خاتمة الحاشية اشارة الى ما ذكرناه فاقم قوله فان

قيل نه اعتراض على المعاد واصله ان ما ذكره في لزوم الموضوع
 الخارجي وهو ما انجاز ^{عن} غيره بهوية شخصية تصديق على الموضوع
 الذهني ايضا ضرورة ان كل صورة تحصل في الذهن يكون
 مكتوبة بعوارض مختلفة فيكون متمايزة بهوية شخصية عن
 غيره بل عن ذلك الشيء الذي حصلت منه وعن صورة
 اخرى له حاصلة في ذهن اخر فليزوم ان يكون الصورة
 المذكورة من الموجودات الخارجية وقوله قد تقرعهم
 تأييد بقوله متميزة عن ذلك الشيء وقوله وان الموضوع
 متضمنة للمشخصات تأييد بقوله وعن الصورة التي صلة
 منه في **درسن** **اخر** من جملة المشخصات التي تختلف
 ان الشخص من فرع الوجود او عينه فمنهم من ذهب الى ان
 ومنهم من ذهب الى الثاني واذا كان الموصوف من جملة
 المشخصات فليس له اضماع المتشابه في محل واحد لان
 التماثل يقتضي الاثنينية والامتازة والاثنينية عند وحدة الموضوع
 مما لا يعقل وعند اتحاد الموصوف فالشخص هو الزمان **عندهم**
 فلتارة حاصل الجواب انه يجوز ان يكون للشئ وجودان
 في كل اسم ذهنيان لكن احدهما لا يكون متشابه للآخر

والا فربخه وحده فالوجود الكازمي في ترتيب الالثار كما قرره
 السيد قدس سره في العلم في مواسي المطالع وقرره المحامي
 المحقق الداني في لوازم الكايتية في الحواشي القديمة والصورة
 المحاصلة في الذهن لها وجود ان في باعثة نفسها ومقتضاها
 القائمة بالذهن من الموجودات الخارجية هي حاصلة بنفسها
 لا بظليها يترتب عليها الالثار من كونها صورة علمية سيدة
 للذات ف والطير وولي بالسنه الى الشئ من حيث
 هو هو علم حصولي وصورة ذهنية له حاصلة بظليها لا بنفسها
 فلا يترتب عليها الالثار فوجود الالول يحدو والوجود الخا
 رجى يعني الالحدود من الوجود التي تترتب على ترتيب الال
 ثار والالحدود بزملة الذي يعني انه محدود منه كترتب في عدم
 ترتيب الالثار والوجود الخا رجى الحقا بل للذهني بظليها و
 الالحدود بظليها اي لا بواسطه صورة فان لم يتبين يكون
 حضور الالثار فترتب من ان علم النفس بذاتها وصفاتها
 الالحدود علم مضموني وسبائي تحقيق ذلك اس السبع
 قدوة الالحدود الخا رجى يعني بل هو لا الالحدود الخا
 رجى اذ لا سببي للوجود الخا رجى الالحدود بظليها الالثار

١٠٠

محدو

وهذا المعنى متحقق في الصورة الحاصلة المكشوفة بالبعوارض
 الذاتية وانما قال بخبر الوجود الخارجي لان الموجودات
 في الدف العلم لا يكون موجودا بتوسط الذهن لا على
 سبيل موضوعية له كالكميات ^{النفسانية} ولا على سبيل ظرفية له كالصور
 الحاصلة بل ما يكون خارجا عنه اولا لان المراد بالاشارة الى
 مقام هذه الملاحظة شي ولا شيء من العوارض الذاتية المختصة
 بغيره **ففيه قوله** وجاز ان يكون للشيء وجودان ٥١
 فالتقت بهل يجوز ان يكون للشيء وجودان خارجيان كذلك
 تلك على قياس الوجود بين الذين قلبت لانه لا يجري
 في الموجودات الخارجية بالنظر الى العوارض التي رتبته فان التعوية
 انما هي في طرف الذهن والخارج فيه فلهذا محض اللبس الى
 انما يوجد الوجود الشئ في من قبيل الوجودات الخارجية في
 مثل ذلك **ففيه الموضع قوله** وينبغي ان يظهر ان هذا القول

والجواب ^{يقول} أن ما ذكره الشارح من المحصرين في قوله
فإن الذهن لا يدرك إلا امر الكل بما وقوله فالوجود فيه لا
يجاز عن غيره إلا بحسب الماهية الكلية ليس على ما ينبغي أن
الصورة الحاصلة في الذهن المكشوفة بعوارض الدننية من جهة
عن جميع ما عدا الكل مرفكون بفرقته مدركه للذهن ولو سلم
أن الذهن لا يدرك إلا امر الكل فما شك أن له بحسب
وجوده في الذهن فهو تية لشخصية والداعلم قوله ضرورة أن
المدرك لا اشتد في أن مدرك التعلييات والجزئيات
المجردة والهادية في الاشياء الذات بنية هو ما يشار إليه
بأنه أنت اعني النفس الناطقة كي يستدبر الصورة
القطرية ولا اشتد في الصف في أن الجزئيات المجردة إنما
يترسم في النفس إلا بالذات بل لا توسط إلا لذات وانما لا
لا شك في أن الجزئيات السادية هل يرسم كذلك في ^{الذات}
الذات هناك الذن في الخواص على طريق حصول الصورة
المرئية

الشيء في الوجود والنفق عن الجبر ثم ان النفس في الوجود
 بما في مذهب المحققين ان الشئ في الوجود مع قدرته ان لا يتجزأ
 اصل السادة تدرك بواسطه المحسوس ثم نذهب الى ان
 المحسوس البعد من الوجود او لا وثانيا **قوله** وان ما لا يشعر
 بذاته عطف على قوله ان الى ذلك فهو كالدليل للمعقول
 وهذا الدليل قد ذكره الشيخ في شفاء والشيخ شهاب الدين
 المحقق في كتبه في مواضع عديدة وهو قوله ان المحسوس للملم

تعتبر في الوجود **قوله** فان قلت الموجود الذي
 لا يشعر به هو الوجود الذي هو عدم ترتيب الاشياء
 وهو متحقق في الصورة الخبرية التي صفة في القوى العائنة
 فله وجه تسميته القوى بالباطنة وقوله قال الشيخ في شفاء
 اي تأييد للموال ودفع ليقول من قال ان كون ادراكات
 المحسوس الظاهر موجودات ذواتية في الوجود ادراكها وادراكها

ان لبيت مذكرة وانت حيران مخلو احد من السؤال
وتابعه والفتح بمكان اما السؤال فلدنه ان كان عدم ترتيب
الا ثار فحقا مقتضيا لكون الشيء موجودا في الدنيا كانت
الصورة السماوية من المتقدمة من المظهر عند الله تعالى

حين كونها في اشراق النور التي تليها في الهواء قبل الو

صول الى الرطوبة الجليدية من الموجودات الالهية لعدم
ترتيب الاثار عليها مع انه لم يذب اليه احد من العقلاء

والسفنار واما التاثير فلان خلق اشراق قد صرح في حواشي
عديدة منه بان المدرك بطريق الانتقاش هو الحسنة

فحسنت واستدل علمية بالذات لو كانت النفس مذكرة للصورة
بالبريق الانتقاش لو كانت الصورة الحسية في الصورة
المتشعبة عند الانصار في الرطوبة الجليدية يدركها نفس صور
تتبع الانتقاشها في الجليدية وهو معلوم انه انتفا

قوله فالحس يأخذ الصورة اه اراد بالحس الظاهر الحس المشترك
 والالم يصح قوله مع لواحقها ونحوه مع وقوع شبهة بينهما اذ ان
 لت ~~الظاهر~~ اه كما لا يخفى وهذا ينبغي ان يورد على هذا التماس
 من انه يجوز ان يراد بالحس الحس المشترك فلدنم التماس
قوله مدركات الحس اه حاصله ان مدركاتهما حال الاصل ^{من منطوقه} ~~الظاهر~~
 في الحس المشترك فانه يأخذ الصورة عن المادة حال كونها عند الحس
 واتم الحس الظاهر الله للاخذ فاذا زالت تلك الحالة زالت الصورة عن
 الحس المشترك وحصلت في الخيال الذي هو قوة للمدركات
 المحسنة فالادراك بتوسط المحواسن الظاهرة عبارة عن انطباع
 صور المحسوسات في الحس المشترك فلذا يقيد القوي بالبيان ^{طلبة}
 قيل فيه بحث لان حضور المدرك ووجوده عند الحس الظاهر يكفي
 في الانكشاف كما هو مذهب الاشراقية حيث ذهبوا الى ان الارصاد
 مشد على صورته بلعبية حضور المدرك عند الباصرة عن غير انطباع
 صورة منه في شيء من الحواسن والحواسن ان البرهان لا يسلخ عن هذا
 لقول الله تعالى ان الجدة انية لما كانت ووجوده مبرأ لم يكن عالمة
 بدواها ولا يفرق وان العلم من شأن الموجود فالعقل بنفسه كما
 الحق تعالى وتقدس وكما لمجردات السالمة ورسا فله عند انقال

بها فالمتصور غير لا من المحسوس
وان كانت حاضرة عند المحسوس
الظاهرة لكنها غائبة عنه
لغالبه فان الشيء لا ينقطع
بل واستل في القوى الباطنة هي محال الا لطباع الصور
الموجبات المآذن لم يكن مبصرا قدير **قوله** انما ينقطع في
الحس المشترك اه قبل فبيحت لان انطباع الصورة في الحس
المشترك انما هو على سبيل الاستقرار وما اراد بطباع على سبيل
الاشتقاق والمحصل فيه متحقق في الحس لظاهره مجمع الصور
ايضا فاسوال باق مع شيء زائد وانت تقدم ان هذا لا يرد على
فمرنا الجواب **قوله** فانه ياخذ الصورة بهذا التوجيه يقول الشيخ قا
لحس ياخذ الصورة اه وحاصله ان المراد بالحس هو الحس
المشترك ونزول الصورة عندها انتقالها الى الخيال **قوله** واذا

ازالت اه يعني اذا زالت حالة الارصاد وانكأنت للمادة حاضرة
فحينها عند الحس الظاهر يتجلى ذلك الاخذ لا تشاء شرط و
يحصل تلك الصورة في الخيال ويحصل له هناك تميز اخر على
تلك العلامة الوضعية بالتمسك الى المادة الخارجية
وانكأنت كمن يلوها من اشكال واللون مثلا ومن سبيلها

بظهور

يفهم ان حضور المادة الخارجية ~~والتي كانت عند المحس~~
الظاهر كما انه بشرط الحوادث ~~التي تسمى~~ في الحس المشترك ~~والتي~~
واحدة كذا لك شرط لموافقته فافهم ~~وهو~~ ذلك
ان تقول ~~في~~ جواب التفضل لمورد بالجزئيات
المرتبعة في القوي الباطنة والظاهر انه كما هو جواب
عن التفضل بتلك الجزئيات كذا لك جواب عن التفضل بال
اجاب ايضا وذلك لان معنى التفضل بالواجب على ان
المبدأ من قوله فان اتجا دمع ذلك هو قوة اه ان يكون
لهوية سفايرة للمبتنية وهوية الواجب لقوة عندهم فلا يكون
سجى زاعن غيره هوية سفايرة للمبتنية وهو من دفع يارادة هذا
بمعنى عن الهوية كما لا يخفى على من له ادنى مسكة المراد بال
لهوية اه حاصل هذا الجواب ان المراد بالهوية شخصي في لغز
الموجود الخارجي فهو متشع بها فرض الاشتراك على وجه الله
جميعا ~~في~~ البديلية والجزئيات الحاصل في المحو اس كجوز اشتراكها
على وجه البديلية وان امتنع على وجه الاجتماع فعلى هذا الموجود
بذاته على قسمين احدهما ان لا يكون له هوية اصلا وهو الكليات
الحاصلة في العقل والثاني ان يكون لها هوية متشع بها فرض الله

عنه

لا يستلزم على وجه الاستلزام ^{نقطة} والاساليب في التخييل بالحيوان
 الحيوان في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام وان استلزم على وجه الاستلزام
 اجتماع مقلد في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام وان استلزم على وجه الاستلزام
 لا يستلزم على وجه الاستلزام في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 يكون لها بنوعها في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 وهو التخييل بالحيوان في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 الصورة في التخييل بالحيوان في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 التفرع عن التخييل بالحيوان في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 الصورة في التخييل بالحيوان في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 كلية مدركات الحيوان على وجه الاستلزام ذلك لان مدركات الحيوان
 وجوبه لا يتطابق مع الاستلزام في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 على وجه الاستلزام في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 المدركات بالحيوان في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 المادة الخارجية في التخييل بالحيوان على وجه الاستلزام
 بشهاد من طاعل بقوة الاستلزام بالشيء المادى الخارجي
 اذ الصورة المكتوبة بالمدركات بعضها متشابهة في التخييل بالحيوان

المادة عن المحس وفي التوهم يريد افراد مدركات الوهم معان
 غير محسوبة محتضنة باشي الجزئي الموجود في المادة وفي العقل
 بتحديد تام يترع الفواشي واخذ جواهر الماهية من حيث هي هي فنت
ير **ف** وبعد اللبث واللبث اي بعد السؤال المصدري بقوله فان
 افلت والجواب المصدري بقوله ولك ان تقول قوله عرفت
 جواب عن النقص بالجزئيات المترتبة في القوي الباطنة **تقرير**
 ظاهر **قوله** لا يخفى ان المعنى زاه **هـ** اعترض على شارح وحاصله ان
هـ الجواب انما يتم لو كان الموجود الذي رضي شحازا في طرف الخارج
 بهوثة مختصة بالي الماهية في ذلك الطرف مع انه بس كرك
 سوار كانت الهوثة اشخصه خارجة عن الحقيقة اشخصية كاهو
 المحققين او داخله فيهما اي جزئيا عقليا منها كما هو عند ساجهم
 لان الضمان اشئ الى اشئ هلزم ان يكون اشئ المنقسم اليه مشخص قبل
 ان تضمنام قبلو كانت الهوثة اشخصية منصفة الى الماهية لزم ان
 يكون اشئ المستلهم الى اهية مشخصة قبل الضمانها وهو بطل

مع ابن أبي العيص اه مرضا على الشريعة
ان قوله ان قوله بل المني في الخارج بانه هو له شخصية الخارج في
الذات لا على وجهه فليس فيه شخص الى ما بينه وبين في ان الهوية الشخصية
اي الشخص للموجود انما رجب عين الهوية الشخصية للموجود الاله
بني مع الهم متفقون على ان اختلاف الوجود بينهم مثلا
الشخص وذلك انما في هذا الجواب اما الاول فلان
في الجواب المتبادر من قوله وان الخارج مع ذلك عن غيره ان
يكون الى ما بينه والشخص المتناهي من متميزين متعاضدين با
لذات ولا شك انها ليست بمغايرين في الواجب بالذات
بل بالاعتبار قد يصح هذا الجواب اما الثاني فلان المتبادر
من قوله والله هو الموجود الذي ان لا يكون متناهي ابعديه شخصية
في الطرف كان ولا شك ان مدركات الحواس متناهية بهوية
نفسهم اليها في الخارج قد يصح هذا الجواب ايضا
اراد بالعدم المطلق اه جواب سوال تقديمه ان معنى الجواب

هو ان يقبل العدم لذاته يصدق على الزمان فمجب ان يكون
واجبا بالذات مع انه ممكن وتقرير الجواب ان المراد بعدم قبول
العدم المطلق اى جميع انحاء العدم من اسبق واللاحق
والزمن لا يقبل نحو اختصاص العدم ^{عن} العدم المطلق فقط
قال فى الحاشية العدم المطلق اى نفس العدم ^{الطلق} حيث هو فى
الواجب بالنظر الى ذاته متمتع كما ان الوجود المطلق المقتضى
له ضروري بالنظر الى ذاته بخلاف الزمان فان كلاً من الوجود والعدم
بالنظر اليه بنفسه وبالله يمكن فهو محقق العدم ولا محقق
العدم وهما خارجان عن نفس الوجود والعدم قفورية صورية
الوجود والعدم فى المنكس لا يثبت فى المكان وارتياجه ^{ففيه محو}
اى فى فعل الامكان مقتضى الذات كالوجوب ^{لان الله}
^{هو المكان} عبارة عن سلب الضرورة اليتية عن الذات بان يكون
ان شاء عن الذات صفة للضرورة ^{لا} عن سلب الضرورة اليتية
عن الذات بان يكون انت ^{عن} الذات صفة لسلب وما يفهم

من نقيض الممكن بقوله لئلا يتركب ما في حدوده ولا يخرج به
هو الآخر كما لا يخفى ضرورة ليس من الممكن أن يحاس الوجوب بما
يلزمه فإنه يجوز أن يكون ممكناً في حدوده واجبة بالضرورة حصل له
مكان عبارة عن سلب الثاني لكونه شخصي ذات الممكن فلا
يحتاج ما يقال أن عرض الشايع بيان الوقوع فإن ثبوت المكان
للممكن في الوقوع لذاته وركباً مفهوماً عبارة عن سلب الأول
فكما قيل إلا أن يقال إنه إشارة إلى جواب يدفع المسألة
أخذ كوزة حاصله أنها مختلفة عن المكان عبارة عن سلب الثاني
وتستع عدم نجاسة المكان مع الوجوب بالضرورة استناع بالضرورة
على ذلك التقدير وتقرير أن الضرورة المطلقة في تعريف الأول
مكان هي الضرورة الناشئة عن الذات فيكون معنى سلب الضرورة
الناشئة عنها سلب الضرورة الناشئة عن الذات سلباً ناشئاً
عنها ولا يوجب أن المكان بهذا المعنى يحاس الوجوب بالضرورة
منه ذلك لأن الضرورة التي هي متعلقة بالسلب لو كانت مطلقة



لا يجب وجود ذات وهو ممكن بالنظر الى ذاته فقط صارت نفس بانها
 ممكن بذاته واجبا لثبوت وجوده عليه بانه اذا كان الممكن الما ضروريا وجوده
 واجبا فمفروض الوجوب اليزيدي هو الذات مع وجوده العلة اذا كان يقيد
 داخل فيه او الذات مع الاضافه الى كين القيد داخل فيه وعلى التقديرين
 مختلف مفروض الوجود الذاتي مع ^{مع وصف} الوجوب اليزيدي دليل اقل في
 الفرق بين المشروطتين ان في المشروط الوصف يكون مفروضا
 بالضرورة بالقياس الى مجموع الذات مع الوصف والحواس ان الوجوب
 بالغير كان موجودا عطفاً به ان مجموع الذات مع وجود العلة او مع نسبتها
 ليست موجودة تعبنا بل التحقق ان مفروض الوجوب هو الذات من حيث
 هي وجود العلة شرط له وكذلك في المشروط الوصف يكون البطل
 لتتركب الاصناف ضروريا بالذات الكليات من حيث هي لكن وصف
 الكليات بشرط ضرورة بثبوت المتحرك ^{للذات} لا ان يثبت له وصف
 المتحرك بان يجعل اسلب محموله جواب سوال فقد تقر به انه
 لا يجوز ان الوجود كان عبارة عن احب الثاني لان اسبب فيه بسيط و
 اسبب بسيط لا يجوز تقييده بالضرورة والله ضروره او غيرها من الجهات

لئلا يتبين ان يكون الاشياء الاول نحو تحقيق السلب
 الاول لا يحقق له اصلا ولذا قبل ان السلب في السالبة المرفوضة
 كجند للمنفى اي لا يخاب والمنفى اي السلب بكذا مقفولة هذه الاشياء
 اولى في الاستغفار فاجاب بقوله بان يجعله لكن الخارج
 اه هذا اعتراض على قوله الا ان يقال وبيان للضوء المفهوم
 من كلمة الا وحاصل ان الا مكان خارج عن المحضر العقلي هو عبارة
 عن السلب البسيط وذلك لان الواجب بالكون وجوده ضروري
 بالضرورة في ذاته وهذا السلب بسيط لا يقتضيه بالاشياء عن الذات
 او غيره فلو جعل الا مكان عبارة عن السلب الذي هو محمول
 سالبة المحمول لم يصح الموجود في الثلثة بل هناك قسم رابع وهو
 المشتمل على السلب البسيط ولو جعل عبارة عن السلب البسيط
 صح المحضر في الثلثة لكن لم يصح تقييد ما بالاشياء عن الذات فافهم
 وهو ما يدل على الاستلزام دون الاقتضاء ويعني ان هذا السلب
 انما يدل على ان الا مكان يستلزم السلب فكلمة وجد الا مكان واحد
 السلب ولا يدل على الاقتضاء والاستلزام وهو ان يكون ذات الممكن
 غائبة للسلب وعلى كل تقدير لا يقتضي الاقتضاء والاستلزام
 ولا يلزم اه نعم ان الا مكان سلب المرفوضة بالمقتضى بالذاتية

او بعدم العقيد بالذاتية ودرين بزم ان يكون هو سبب العقيد
اي بالذاتية ودر خفي ان غرض سبب كلام المصداق دليل كلام
المنه فان اعتبار هذا ان الممكن عقيد بالذاتية والواقع بالذاتية سواء
سلو كان اسبب الحافوظ في التعريف ببطا او محمول سبب الية الممول
وسواء عقيد بهذا العقيد او لم العقيد وسواء صح به العقيد ام لم
يصح به او يقتضي هذا العقيد او اسبب له وسواء النزم من سبب
العقيد او لم يلزم مطلقا في ذنبا او خارجا والقول
الصح جواب سوال مقدر تقريره اننا نجعل المقسم هو الموجود خارجي
ونقول العلم بالعدد والنبات ليست باعراض كما انها ليست
بحر او عدد من الاعراض لشيها للامور الذاتية بالذاتية
او نقول ان الموجودات البصرية بقسمين للموجودات الخارجية بل هما
قسمان لقسمية فالموجودات الخارجية تنقسم الى موجودات خارجية جوهرية الى
موجودات خارجية عرضية والى ما قيل في تقسيم الحيوان الى الارنبص وغيره ان
القسمين هما الغنم من المقسم ودفع ذلك بان القسم هو الحيوان الاصل
او الحيوان البزور بسبب اعتماده على الحيوان تتخلف الى
على انما عدلهم اياها لو كانت على سبيل اسما لكان قيام العلم مشددا
بالذاتية انما على سبيل اسما في ولا يقدم على التبراهة على قل مقدر

عن حاصل اللهم الا ان يراد القيام الذنبي واعتبر في كون بشي عرضا
 القيام الخارج في اي حين اذ كان المستقسم الى الجوهر والعرض
 هو الموجود في نفس الامر مطلقا قلنا التركيب ^{المتصل} ليس العقل
 المراد ان باهو منقسم الى المقولات بفننها مركب تركيبا عقليا
 لانه لو كان كذلك لزم تركيبها مع انما ^{العشرة} اصل ليس بينها
 او مشترك دائم ^{بسيط} فضلا عن ان يكون مركبا في ينقسم
 اليها وليس المشترك بينها الا ^{العشرة} المقولات العشرية كالتحشية
 والمقولات والالم يكن المقولات اجبا ^{العشرة} عالية بل المراد ان الموجود
 المنقسم الى ما ينبغي تحت المقولات العشرة مركب تركيبا عقليا
 شدة الموجود المركب بالتركيب العقلي اما هو ايا من مقوله
 الجوهري او كيف ايا من مقولا الكيف او فعل ايا من مقولا بفعل
 وهكذا فتخرج الامور العامة من اصل هذا المقسم اذ ليس شي منها
 مركبا تركيبا عقليا ان المقولة له دليل على ان ما ينبغي
 تحت المقولات مركب تركيبا عقليا ونظيره ان كل مقوله من
 المقولات جبال لا تحت فيكون ما تحت من الالواع مركبا من هذا
 الحسن العالي وقوله فيكون الامور العاقله فارقته هذا ما وعدني
 اول المحاسب بقوله على ما سنشير اليه مع ان مصنوعاتنا

بهذا جواب ثان عن الاعتراض المصدر بقوله فان قيل ^{وهو} ^{مورد}
 موضوعات الامور العامة ليست بموضوعات لها حقيقة
 ولا املاها وذلك لان الموضوع هو المحل المقوم لما قل
 فيه فلو كانت موضوعات الامور العامة موضوعات لها
 لزم ان يكون الشيء مقوما بنفسه وهو محال لانه يستلزم تقدم
 الشيء على نفسه ببيان الملازمة ان الوجود من جملة الامور العامة
 فلو كان موضوعا مقوما للشيء انما يكون مقوما بعبء
 وجوده فيكون موجودا قبل وجوده ^{وهو باطل} وكذا اذا كان مثلا لو
 كان وجوده بعد الامكان فيكون الشيء ممكنا قبل امكانه وسكان المحال في ابواب
 ساقية فيتمثل نقلا عنه في اشارة الى ما يرد عليه وهو انه يختل ^{بغير}
 في التقسيمات اى بالامور العامة ويمكن ان يبقاى في جواب ما يرد ان
 ان كان الوجود دعويا ما يرد في المقسم وما اخذ فيه لا يكون من
 جملة اقسام بل من ما يصدق عليها الشيء وتوضيح الورد وان المحكى
 لذاته على ما زعمتم من غير ان الجبر والفرض والامور العامة ليست منها
 مع صدق الممكن لذاته عليها فاضل الجهد وتقرير الدرس ان بعض
 الامور العامة كالامكان لا جعل عنها ^{لما} المقسم كان باخذا فينه
 فلا يصح جعله قسما منه لان المقسم ما يرد فيه لا يكون قسما منه للزوم

للازوم تقسيم الشيء الى قسمين ذاتي وغيره فلما لم يصح جعل بعضها قسما
لم يصح جعل ما هو اداء الاعم منه ايضا قسما منه لان حكم الشيء
وما هو ما هو اعم منه واحد في حكمه التقسيم وعداها اذ انما
ملت حق التامل وحدت ان يذال لوجوده في الواقع
اما الاول فلان الا سكان والوجود واحد والكثرة والعلية
والاعلوية غير من الامور العاتية داخلية في المفهومات المحلثة
واما الثاني فلانه لو جعل الا سكان والافعاله مثلا اقساما لما يمكن
لذا لم يلزم كون الشيء قسما لنفسه لانه لا يقسم على ما زال سكان
المطلق مثلا والقسم هو مطلق الا سكان لا يجنب
الى الهوى المكفوف المقام ان الهوى ما يستحق حقيقة لوعية تامة تفصل
بجانب نفسه لا كما تجنس الحقيقة مثلا للمؤمن فانه في مرتبة بائية
ما قص كماله فصل المقسم بمرتبة بائية في تلك المرتبة المقدم
على الوجود للشيء من مبدء كائنها من التجنس لان حلقها
جوهر مستعد وفعليتها فعلية القوة والادستعداد الجوهري
فما لم يتجصل لم يوجد داخليا تحلها وتقرأ به اتصال بالاد
تصال بالصور المطلق مع عزل النظر عن تشخيصها
واذا انصورت وانصرفت عنها وحدت وتخلصت بخصائص

نفس وجوده اذا اوردت تصور ت بصيرة معينة
 منضمة اليها لان الاشتداد الجوهري ما يكتسب له عند تامة
 لوعبته تامة يفتقر اليها الهولي في قصدها ووجودها فهي علته
 لها بحسب الوجود بحسب انها متممة للعلته التفاضلية في
 ان يكون مقدمة في وجود نفسها ولا يمكن وجودها بحركة عن
 القوارض المستتوية كما لمقدار معين والشكل المعين والوضع
 المعين ومحل قابلية واستعدادها لها هي الهولي لا مثل وجود
 النفس في البدن لعدم اتصاف البدن بها فهي محتاجة
 اليها في شخصتها بحسب هذه الامور فثبت ان يكون وجود
 الشخص محتاجا الى الهولي لا مثل وجود النفس في البدن
 وسها اتصاف لان اليهم ومحصليها ان يكونا محسطين
 اختلاطا اتحاديا في الوجود لا اتصاف الا ان وجود الصورة
 الشخصية لا فتقاره الى الهولي يكون لها على وجه الحلول
 فاتصاف الهولي بها انضمامي تتركف على وجودها في الحكم
 واتصافها بالتصور المطلق لكونها متصلة بها متحدة
 بعضها في وجودها انتزاعي كما اتصاف الجنس بالفصل اليقيني
 ان الصورة المطلقة كانت علته لوجودها متحدة عليها

بحسب علته لوجوده

جنب وجوده الالهى فكيف يكون الاتصاف بها انزاعيا لا نقول
 صحتها بقومها للهولى والى كانت في مرتبة وجودها لكن المقوم نفس
 الصورة من حيث هى هى لا مع الوجود لان قوامها بية به الحكم المركب
 بذات الهولى وينفصل الصورة لا بها مع الوجود فالصورة يجب
 وجودها الالهى علته لوجود الهولى لا حال فيها ولا حولا لها فاما
 لتصاف الهولى بالصورة المطلقة انتزاعى لا ينوقف على
 وجود الموصوف بل على مجرد الاستعداد فانه مع النقص
 بالتصاف الهولى بالصورة فى الخارج مع تقدم الصورة
 عليها فى الوجود الخارجى على القاعدة المشهورة القائلة
 ان الشئ لم يثبت اوله فى الخارج لم يثبت له شئ لم يكن
 متصفا متصفا تقوم ذلك الحال اشارة الى دفع
 نقصه على تعريف الموصوف بالادراض القائنة بها
 بالامادة بناء على تقويمها بالصورة لا بنفسها واصو
 طبيعى مستقلة من حيث هى هى لا يخلج الى الهولى لان
 الهولى محتاجا فى التقويم اليها فلو كانت هى الص
 محتاجة فى التقويم الى الهولى لزم الدور بل هى محتاجة
 اليها فى الشخص فقط كما مر مرارا والى اصل ان بينها

ثلثة امور الادل ان الصورة غير محتاجة الى الهولى من حيث ذاتها
 والثاني احتياج الهولى من حيث ذاتها والثالث احتياج
 الصورة اليها في تشخيصها اما الادل فلهذا لا ينافى عبارة عن الادل
 متداد الجوهرية المحققة اليها الهولى ودرى يفتى انه غير محتاج في هذا
 المفهوم الى الهولى واما الثاني فلهذا ينافى عبارة عن الجوهرية
 المستعدة الذي لا يحصل له بدون الصورة ودرى يفتى انه غير محتاج
 في الجوهرية فان قلت اذا لم يكن له يحصل بالفعل بدو بها كان
 معدوما فلهذا يكون جوهر الادل نه عبارة عن الموجود بالفعل مستقلا
 بالذات قلنا العدم من حيث هو عدم لا يحصل له حتى يحصل له
 بهام ولا فعلية له حتى فعلية القوة شئ بخلاف الهولى اذ هي
 من جملة الاشياء وديها تحصل اذ بهام وفعلية القوة والا مستعدة
 قال الصمد الشيرازي في الاسفار ان الهولى اخص الاشياء بحقيقة
 واضعفها وجودها وقوعها على حاشية الوجود ونزولها في صف
 نفع محفل اذ فاضلة والوجود ودرى يفتى انه كافي لمصداق
 الجوهرية واما الثالث فلهذا ينافى اذا وجدت وجدت مع الجوهرية
 من المشقة المتعاقبة كما المقدار المعين والشكل المعين
 والوضع المعين والوجود المتعاقبة يفتى محله مستعدا

اقلها لها وهو الهسولي فيحتاج اليها في التخصيص اعلم ان
 كل واحد من الهسولي والصورة جوهر اما الهسولي فظاهر لكونها محلا
 للصورة ومحل الصورة لا يكون بالاجزاء او اما الصورة فلا تباينها
 نقضي الاشارة الى ان مقتضى العرض لا يختلف ^{بالا حادثة والخيال والاشارة}
 لو كانت عرضا مفقدا بنفسها من حيث هي لا يمنع ^{لأنها مختلفة من الحرارة والاشارة}
 الجواهر الى الجسم فيها واللازم كون الجسم من حيث باقية متغيرا
 وغير متغير مما اوردها تعرض على الفاضل المحشى
 من ارجان في اعتراضه وحاصله ان مدار الفرق بين الموضوع والهسولي
 ليس الا على كون الموضوع مستقيا في الوجود عما حل فيه وكون
 الهسولي مفقدا فيه اليه مع ان الهسولي انغمض في المادة ^{التي هي} الفعيرية
 الصخر محتاجة الى ما حل فيها وهو الصورة المعدنية في الوجود
 لا يباين قبل فيضائها موجوده متحل في الصورة الفعيرية
 فيبطل تعريف الموضوع متعا وتعرف المادة جميعا
 ساقط لان محليتها لا ينعى اذ لا يتم ان الهسولي العنا
 صر غير محتاجة الى الصورة المعدنية لان محليتها هو المجموع المركب
 المتميز من العناصر الاربعة في المجموع قبل فيضائها في الصورة
 المعدنية ليس موجودا متمحلا في الصورة وبيان ذلك

ان صور السائط باقية عند التركيب فلو كانت صور
 المركبات حاله فيها يلزم اجتماعها مع صور السائط فليج
 في محل واحد وهذا مما يباهى به الفهم السليم ولا يحقق ان محل صور
 المركبات كالصوره الباقية هي الهولي من حيث انها
 متصورة بمصور السائط وهي تتحصل في المحل نفسه
 فبهم ان التضاف الهولي بالصوره المطلقة انضاف
 انتراعى وبالصوره المعينه انضاف التضافي والالتضاف
 الا لا تنفصل على حيث ان ينافر عما يستلزم من وجود الموصوف
 وان استلزم والالتضاف التضافي بحسب ان ينافر عنه كما
 ستاتي تفصيل ذلك وينذر نظيره لك ان الهولي في المركبات
 خمسة مرات الاولى تصور بالصوره المحيطة المطلقة وال
 الثانية تصور بالصوره المعينه والثالثة تصور بالصوره السائط
 والرابعة تصور بالصوره التركيبية المطلقة والخامسة
 تصور بالصوره التركيبية المعينه المراد بالثبوت بحسب المراد بال
 بالثبوت الجزئي منها وهو صلاح المطلقين وهو التفريق
 من الجانبين ولو في ضمن الموصوف من وجوب بل المراد بالثبوت
 التفريق في المحلته ولو من جانب واحد وهو تحققها

يتصور بالصوره الباقية هي الهولي من حيث انها
 متصورة بمصور السائط وهي تتحصل في المحل نفسه
 فبهم ان التضاف الهولي بالصوره المطلقة انضاف
 انتراعى وبالصوره المعينه انضاف التضافي والالتضاف
 الا لا تنفصل على حيث ان ينافر عما يستلزم من وجود الموصوف
 وان استلزم والالتضاف التضافي بحسب ان ينافر عنه كما
 ستاتي تفصيل ذلك وينذر نظيره لك ان الهولي في المركبات
 خمسة مرات الاولى تصور بالصوره المحيطة المطلقة وال
 الثانية تصور بالصوره المعينه والثالثة تصور بالصوره السائط
 والرابعة تصور بالصوره التركيبية المطلقة والخامسة
 تصور بالصوره التركيبية المعينه المراد بالثبوت بحسب المراد بال
 بالثبوت الجزئي منها وهو صلاح المطلقين وهو التفريق
 من الجانبين ولو في ضمن الموصوف من وجوب بل المراد بالثبوت
 التفريق في المحلته ولو من جانب واحد وهو تحققها

٢٢
من جانب الموضوع ^{للمعارض} القائمة بها ^{باعتبار} إلى ^{لصحة}
فأراد بالتسايل الجزئي ما يشمل عموم المطلق فافهم لما مر
هو ان السبب في موضوعه للمعارض القائمة بها ^{باعتبار} إلى ^{لصحة}
الجميعة علم ان الزمان عند جميع المتكلمين امر موهوم قال
بعضهم الزمان عبارة عن مفارقة متى موهوم بمعنى معلوم
ازالة للايهام كما يقال انك عند طلوع الشمس فان طلوعه
معلوم ومجيئه موهوم فاذا قرن ذلك الموهوم بذلك المعلوم
زال الايهام ولو انه قرن بحدوث امر كعدم زيد كان صابجا
صلوح اقترانية باطلوع لكن لما كان طلوع اشهر واعرف
كان بهذا التوقيت اولى مع التقايم اه واسند لوا على
ذلك بانه لا يجوز تقدم عدم الزمان على وجوده سواء كان موجودا
لي كان هو عند المحكي او موهوما كما هو عند المتكلمين لانه لو
كان لكان بالزمان والتقدم بالزمان ماله يكون المتقدم محاسنا
المتأخر في زمان واحد بل يكون زمانه مقدما على زمان ماله يكون
المتقدم محاسنا المتأخر في زمان واحد بل يكون زمانه مقدما على زمان
المتأخر فبلزم على تقدير عدم الزمان وجود الزمان وهل ينو
اذا اجماع السفيين ^{لما} عند اهل التحقيق اه اراد به المحقق

الدواني وسن اتبعه فانهم اخشاروان الزمان موجود مستاه في
جانب الماضي واما الدليل الذي ذكرناه على عدم التناهي
فهو اننا بتم لو كان الوجود المتقدم عارضين عليه على سبيل التعاقب
ولو كانا عارضين على سبيل التبادل فلا غشائل هو الموجود
لذي لا يكون اه القديم بهذا المعنى اعلم هذه بالمعنى الاول لصحة قوله على
القديم بالزمان وخبره من المجردات كالواجب والعقول والنفوس
الفلكية بخلاف الدل لصحة على القديم بالزمان فقط

لم يقم القديم اه حاصله ان تقم الحادث الى الاقسام
الثلاثة وهي المحتيرة بالذات والحال فيه والذي ليس بمختيرة ولا حال
فيه فحاصل بقاء الاقسام الكثيرة المحتملة خارجة عنه وتوجيها الى
المتكاملين جازعون باستماع تلك الاقسام بالارتفاق فلا فاق
حجة في ذكرها بل بعضهم فسرهم منهم الامام الرازي فانه قال لا
لاستبعاد في وجود جوهر جسماني يكون مركبا من جوهر يكون
احدهما حاد في ابرز سقوطه ثم اورد تقسيمه وهو ان اعكس اما ان
يكون مركبا من حاد في شي او لا يكون والدل اما ان يكون
سببا لوجود محل هو انصوره او لا يكون وهو الذي اشارنا في
اما ان يكون متخيرا او هو الجسم او جزء منه وهو الهسيدي او لا متخيرا او لا جزء
سببا واما ان

منهادا ما ان يكون مدبرا للشيء وهو النفس ^{الحل} او جز منه او لا جز منه ولا
 مدبرا لغيره منه وهو العقل او جز منه وقد فرم في كتيبه بوجود النقوس
 المحركة العقلية وهي مبادي الاضافات الكلية ولوجود النقوس ^{المنطبعة}
 وهي مبادي الاضافات الجزئية كذا نقل عن امام الحسين واسم
 المعروف اعلم ان الواسط على ثلثة اقسام الواسط في الاثبات وقد يسمى
 الواسط في التصديق الضو هو ما يكون منشاء لبثوث المحمول ^{بالموضوع}
 في فلا العقل والواسط في البثوث وهي ان يكون الواسط وزواله
 كلاهما مفروضين حقيقيين وان يكون ذوالواسط فقط مفروضا
 حقيقيا والواسط في المفروض وهي ان يكون ذلك الواسط مفروض
 حقيقيا فقط وايمائنت الى ذي الواسط مجازا او بالفرض
 واسط في النصوص قد عرفت الفرق بين الواسط في ا
 لعروض وبين الواسط في البثوث من ان اعراض في الواسط
 في العروض للتتابع والمستوع واحد لكن عارض للمنبوع اوله
 وبالذات وللتنال ثانيا وبالفرض كالحركة العارضة في اس
 التسفيه بواسطة التسفيه وفي الواسط في البثوث اثنتان احد
 هما للتنال والثاني للمنبوع لكن بواسطه المنبوع كالحركة
 فانها ثابتة لكل من الماء والقدر لكن القدر واسط في البثوث

الحمره للماء تعين اشي بالمحس اي بمفهوم المحس سواء كان
 محسوا اولاً قد فصله السراح في مجله اه اشارة الى التفصيل
 المشهور في اواخر المبدى . محسوا بالذات المحسوسات بها ثابت
 ثلثة الاولى المحسوس بالذات بمعنى نفى الواسطة في البثوث والواسطة
 في العروض سعاد هو الصور والثاني المحسوس بالذات بمعنى نفى الواسطة
 في العروض فقط كاللون وعد بعضهم السطح الصدمه والثالث المحسوس
 بالمحسوس بالعرض بمعنى ثبوت الواسطة في العروض هذا الظاهر ان المراد
 بالمحسوس بالذات في هذا المقام ما يدرك باحدى الحواس الظاهرة
 بالذات بحيث شبل الخمين الاولين قالوا لوان والادنى والاعلى
 والروائح والاصوات والكيفيات الاربع داخلية فيه
 وهذا اي بهذا التفصيل ما تير اى التراوى تفاعل من المروية بمعنى نحو دار
 هو شدن يعنى بهذا التفصيل بند قع ما يورد من الاشكال ثلثة
 الاول ان الاشارة مفعل المشير هو تخيل اد منه اد لا نفه فله
 صح تعريف الاشارة بالادته ادا هو موم لانه يدل على ان الاشارة
 نفس الادته او الثاني ان قابل للاشارة المحسنة بالبعيدة والثالث
 بالذات هي الاعراض القائمة بالبحس فله صح قول سراح قابله
 قابل للاشارة المحسنة بالبعيدة والثالث ان يادكره مهناسا

مناف ما ذكره في بحث الحلول اذ يعنى مما ذكره هناك ان الوجود
 المقابل للذات المحيية بالذات والحكم قابل لها بالتسعة
 والهم المراد باتحاد الذات مع الوجود بمعنى ان السبب في اتحاد الذات
 بالذات قد يكون اضلاطا او بالذات شي اخر كافتلاط اللين بالما ووقد
 يكون اتحاد وجود شي كالحال مع المحل والمراد منها هو الثاني
 والمتحقق في الاطراف المتداخلة هو الاول مع ان جوابا في
 عن النقص بالاطراف المتداخلة وهو لا بد ان الاتحاد بين شيين
 فرع وجودهما وكم يكون شيكردن وجود الاطراف المتداخلة لانه
 سرفوق على وجود الاتصال الحقيقي في جسمين شيكردن
 واجاب عنه بعض المحققين انه اراد به المعنى جلال الدين الشيخ
 الرواني دانه فاعية من مذهبه ظاهر لان الوجود بعض شدة عنده اذا احد
 الاشارة لشي فهو عصى واذا اود شرط شي فهو الشوب او بعض
 واذا اود شرط لشي فهو العرض المقابل بلجوه هر فالعرض عنده هو
 الا بعض فيمكنه اختيار الشق الاول بل تكلف دانه الحساب اجاب
 بقى مذهب الجمهور من ان الفرق بين العرض والعرض بالذات فاما
 لفرق هو الوجود بعض شدة والعرض هو ابسياس لانه لا سبب

اخر معنى ان المراد به ان يكون المختص هو سبب القريب لا وصف
 الاخر به بان يكون هو بذاته وصف لا فرق كالمسود فان سبب القريب يكون
 محسوسا وانه وصف محسوس بخلاف المال بمعنى انه ليس بذاته
 صورا مالكا بل صفة المالك ايها هو الاضافه اليه الى المال اعني التملك
 والمال سبب تملك الاضافه وهي الوصف بالحقيقة وتقرّب من
 هذه الجواب ما قيل من ان تصور الاختصاص الذي للنت بالشيء
 الى المنعوت به هي بوجه مستعار عن غرضه وذلك كمن فجا لم يتصور
 فان العقل يبيّن للاضافه والاختصاص الاخر من الاختصاصات
 وانت تعلم بهذا ان لم يكن هناك اختصاص بينه وبين اختصاص
 نفس المختص نال مع انه لا يصدق اعتراضه على الجواب المذكور
 فوجهه نظر لان الابدائي والمشتقات متحدات بالذات عند هذا المحقق
 فحلوا بها حلولا فكل واحد لا يصدق التعريف على حلول الصغائر
 وجوابه ان للصغائر اعتبارات ثلثة عمده الاول اعباره بشرط لا شيء
 والثاني اعباره بشرط شيء والثالث اعباره بشرط لا شيء وهي بالذات
 اعتبار الاول نفيه مع الابدائي وبحكمه على موصوفاتها بوجه
 فكل واحد منها بالذات اعتبار الثالث فله اختصاص اخر غير اختصاص

المبادئ فابها محبوبة على موصوفاتها سواء اظهرها بالمبادئ بالورا
 قال شغال باق بجاهر كمي انها بالاعتبار الثاني وهو اعتبارها بالاعتبار
 ولا يحيل على موصوفاتها سواء اظهرها ولا اشتقاقا فاعلم
 والدولي الثاني اه حاصله ان المراد بالاعتراض المذكور في
 التعريف نسبة وارشاد بين اثنين بمعية يعرف احدهما فاعلم في
 محموله عليه بالحواطات او بواسطه ذواته لا بواسطه احواله
 لئلا فانه يحول على زبد بواسطه التملك لا بواسطه ذواته فعلى
 هذا يكون التعريف شاملا لجميع المبادئ والمشتقات ولا
 يحفي عليك ان مراد المحقق الذواتي هو ما ذكره المحقق في الاصل
 ذكر الحمل بالحواطات ولذا قال المحقق في الاول ولم يقل بالحواطات
 وبهذا يظهر انه قد عرفت ان الغرض ما هو محمول بال
 اشتقاق والغرض ما هو محمول بالحواطات فاذا اريد بان يفت
 في قولنا ان خصائص الناعمة بالتحقق به الشئ سواء كان
 سواء اظهرها او اشتقاقا علم ان الغرض ان الغرض من وجوب تصاد
 قهما في الاصول مثلا وصدق الغرض بدون الغرض في السواد
 والغرض بدون الغرض في الحبوب ان الاصول مثلا فاعلم
 وما في حكمها المراد به التلويح كما يهتدى والكوفي والمر

والكون في المركبات المتألفة كقولنا في الله اوفى الوقت وهو
 نحو ما تحقق اليقظة جواب سؤال مقدّمه وان يقال لا يتم التركيب
 ولا يلزم التركيب لمحصل التماثل لوجوده اذ بان يتحقق الغرض في الحادث
 ولا يحقق في اليباري فيكون في اليباري نفسه هذا الرصف
 وفي الحادث ضرورة وتوهم الجواب اذ ان اريد بعدم التحقيق في
 اليباري اعتبار عدمه بان يكون عدمه غير معتبر في حقيقة وجوده
 معتبر في حقيقة لزم اعتبار اليعز في اليباري عما فكأن اليباري
 مركبا من هذا الوصف ومن عدمه وهو هل هذا التركيب
 وان اريد بعدم اعتباره بان لا يكون اليعز معتبرا في اليباري لا
 عد او وجوده لم يحصل الا سائر شيئا اليباري والحادث لان ايا
 خود مع عدم اعتبار الشيء يجوز ان يقرن بذلك الشيء فيلزم صدق
 اليباري على الحادث وتغيير المقام ان ههنا ثلثة امور الاول
 اعتبار اليعز وجودا أي اعتبار وجوده والثاني اعتبار عدمه أي اعتبار
 عدمه والثالث عدم اعتباره فالاولان يتلزمان التركيب يحصل
 بينهما ^{بما} لا شيازالا في مستلزم التركيب وقد يحصل بهما
 ولا يحصل به الا متعارف هو ان من كل واحد منهما يجب المحقق
 والمحقق ^{بما} اثنى ع المفضين للبرهان انما هو

الواحد داخله وخارجا باللبسة الى شئ واحد التركيب
 الوصف غير متقول اه فان قيل اراد بالوصف مبدءه فلا
 الحمد وزقلنا ان التجرد للنب سببا مبدءه وخصوصه الذات
 قال المصنف واثار احوال في تعريف الوجود والمراد ان
 الاول في تنقيح بل هو كس في قابل للتعريف ام لا فلا يبرر انه ليس في
 ثبته المتعدي تعريف الوجود والمصنف قدم الوجود على عدمه بوجوب الاول
 لولا اشرف من عدم والثاني ان عدم عبارة عن سلب الوجود
 فلو فليكون موقوفا على تنقيح وفيه نظر لان تفسير عدم بسلب الوجود
 بناء على القول بالمحتمل المركب واما على القول بالمحتمل البسيط
 فلا يلزم لانه على ذلك لا يتغير عبارة عن سلب شئ لا عن سلب
 الوجود فليكون موقوفا على تقدم الوجود لانه لا يوجد الا بالوجود
 انما يكون مضافا الى ما بهو اثره الفاعل والاشغال المذهب الاول
 وهو الاشياء هي لغة وعلى الثاني هو شئ لغة والجواب ان الكلام ليس
 في مطلق عدم بل في عدم المقابل للوجود وهو عبارة عن
 الوجود وفيه نظر لان عدم المقابل للوجود اعم من سلب الوجود
 ومن عدم لغة انما هو ان التقابل اه اعلم ان الوجود قد
 مراد به المعنى الاخر اعم من الذي يبرر حقيقة في الغارسية بنوع

و قد يراد به مثلاً ان النزاع اياً نشأ و ان نزاع الموجودات
 المذكور انشأ هو في الواجب نفس الذات وفي الممكن ما نفس
 الموجودات او الحالة الحاصلة من سبب الذات الموجودة الى
 الموجودات المتبعية فيها خاص الكلام ان الواجب وجوده بالمعنى الاول
 لا يصلح محله النزاع لا بد من معنى عند الكل وكذا اياً بمعنى الثاني
 لا بد من معنى عند الكل فمن قال انه بدني اراد به المعنى الاول ومن
 قال انه نظري اراد به المعنى الثاني هذا حاصل كلام المحقق لا يخفى عليك
 انه لا يكون النزاع معنوي بل لفظي بان النزاع لا يتوارد على محل واحد مع
 ان المتبادر من ذلك انهم انما معنوي لان ^{الاعتبار} بالبدنية بينهم ودليل انظر
 به و اتفعل باللفظ لا بغيره بل البدنية ودليل كل طالو شئت بدنية
 كل منها ونظريه العلم الا ان يقال ان مقصود المحقق ان محله النزاع
 هو الوجود بمعنى مصدره انشأ و هو عند بعض هو نشأ و لا يتفرع عن
 الوجود الا شرعي و هو بدني عند الكل لهذا قال بان الوجود بدني
 وعند البعض هو نشأ و لا نزاع و هو نظري عند الكل لهذا قال بان
 الوجود بدني نظري و هذا النزاع معنوي وقبيل باقية فكل من
 فان الوجود يطلق اه هذا جواب سوال و تقريره على وجهين الاول ان
 الوجود لا يطلق لا لانه كون اصطلاحاً على المعنى ان يتفرع عن مصدره

للفاعل

فمن

فمن قال انكس لا يمكنه ان يثبتها فهو متشاك ولا نزاع في ذلك
 بل بعدم اطلاق الوجود عليه وحاصل الجواب مع عدم اطلاق
 واثبات انه موصوع لهما هو موصوع لهما او موصوع للادل على
 ومستعمل في الثاني مجازاً والثاني ان لفظ الوجود يدل على معان كثيرة
 تتعين بان المعينان وحاصل الجواب ان اطلاق الغالبى للفظ
 الوجود على بذل المعينين والكان يدل على معان كثيرة وقوله قال
 الشيخ في المسائل اشفاؤه تاسيد للجواب اما على الموصوع الوجود
 الاول فبقوله فان لفظ الوجود يدل على معان كثيرة واما على الوجود الثاني
 فبقوله وذلك هو الذي يثبت السميناه الوجود الخاص لان لفظ ذلك
 اشارة الى الحقيقة التي هي متشاك ولا نزاع فاذا استماه وجود وجود
 خاصا علم ان لفظ الوجود يطلق على ما هو متشاك ولا نزاع اطلاقا
 خالفاً بذوا اطلاقه على المعنى لا نزاع في ذلك ذريع في كتب القوم
 حتى لا تجتمع الى النقل والاستشهاد على اطلاقه فان قيل متشاك
 ولا نزاع فاذا استماه وجودا خاصا علم ان لفظ الوجود يطلق على ما هو متشاك
 ولا نزاع اطلاقا واما بما بذوا اطلاقه على المعنى لا نزاع في ذلك
 في كتب القوم حتى لا يجتمع الى النقل والاستشهاد على اطلاقه فان
 قيل متشاك ولا نزاع اما نفس الموجودات او الحالت التي صلتها

من حيث نسبتها الى الموجود و على كل تقدير لا يصح جعل الحقيقة مع
 قطع النظر عن الوجود متشاكلا و لا متزاعا قلنا الحقيقة في اصطلاحهم
 عبارة عن الذات الموجودة فصحة جعلها متشاكلا و لا متزاعا على الوجود
 جهين فتأمل ولا شك ان تصور الوجود لا يتلخه جواب
 سوال كان قيل يجوز ان يكون الوجود لا متزاعا نظرا فمخبرنا قال بئس
 المنة الوجود لا يمكن ان يربط به ذلك و كذلك الوجود بمعنى متشاكلا و لا
 متزاعا يجوز ان يكون به هسا فمخبرنا قال بكميته لا يمكن ان يربط به ذلك
 فلا جواب بقوله و لا شك و تصور الوجود الحقيقي اه اراد بالوجود
 الحقيقي ما هو متشاكلا و لا متزاعا و انما سمى بالوجود الحقيقي لانه باب
 الموجود و هو على نوعين احدهما ممكن تصور كماله الوجود الحقيقي
 للواجب لا يؤول الى حقيق و واجب لذاته لكونه عين الذات المعقولة
 فممنع تصوره كالأزات و تباينها ممكن التصور لكن بعد الكسب كالألوه
 الوجود الحقيقي للممكن فأدغمي قوله متمنع او كسبي لمنع الخلوة و محمل الوالوة
 فتصوره متمنع المستفاد من ادلة القائلين باستحالة ان الوجود
 و ان لم يكن عين الواجب لا يمكن تصوره كما لا يخفى على المتأمل فلدنهم
 الجأ اليه التي تصدي لها المحسن ثم لا يخفى اه جواب سوال متقدم
 كان قيل كذا الوجود لا متزاعا من جهة الكثرة لا يقتضي بقاءه من جميع

لوجوده فجزا آن یکون نظریا من جهة الرسم و تقریر الحواب ظاهر فلا
 لمرفح اه فيه نظرا لا بد اذا كان للسان مثلا علما ان احد هما مكنته
 و لا بوج فالقصد في الصور بين هو علم ذي الوجه لا علم الوجه و هو ان
 في الوجهين هو علم ذي الوجه لكن في الوجه الاول من حيث هو وفي الوجه الثاني
 من حيث ذلك الموصف و الا در ان متنازع ان قطعاً فلا شكال وفيه بعد نظراً
 على هذا لا يبعد بل يدر ان لا يكون التعريف بالرسم مطلقاً سواء كان بعد
 الحذف او لا تعريفاً للشيء بالمحفوظ و هو مظهر بالاجماع فتأمل قاي جافه الى الله
 مستدل لاه اقول لم لا يجوز ان يكون ماصداً في علمه الوجود بل في نفسه
 البديهة اذ الوضوح بان الوجود بمعنى مبدء الوجود لا ينافي مع جواز ان
 من جزئيات ذلك اعلم بدهية على ان حصول الشيء في الذهن غير مستلزم
 لحصول التصديق به بل الكتاب و بعد اقال السيد اشرف في بعض تعليقاته
 ان كان المراد من ذلك لما وقع الشك في الوجود الدنيوي ان يكون
 بدله مع ان صدق مبدء الوجود لا ينافي مع احتياج الى دليل و لذا اختلف
 المتأخرين فيتم لتأمل ادر علمه اه هذا لا يرد اذ يرجع الى سائر صفتيه
 كانه قيل لو كان الوجود بدیهه ان بدهية بديهية و ليس فليس
 و يمكن ان يرجع الى ان مؤثره لا يستدل لغو و عبث و هو ان ظاهر
 من العبارة اذ يقال اذا اصباح البديهة الى الاستدلال كما

بدیهیاست که تصور کینه الیهی موقوفه و ذاتی لا تصور الیهی الیهی الیهی
و ذاتی است و لا یکن الیهی استیاس به انقور کلام المحسن است تعلم ان بذات
محصل الیهی بعد الفضل فی القسم الاول والا فیه ان یقع ذلک الیهی
همال ویزول التفصیل فتحقق الیهی استیاس علی انیه انهم محتاج الیهی
الا استدلال بان یقال تصور الوجود تصور کینه الیهی الیهی الیهی الیهی
تغایر و کل تصور کینه فیه ضروری فیه تصور الوجود ضروری ان بذات
لوق بین الیهی اصل بالنظر و بین الیهی اصل بالبدایه من محسرات
المحسرات و یحتاج فی ان یاتی المحسرات عن تسلیم و یحتاج من مذنب المحسرات
فانهم لا یفوتون بین التصورات الیهی اصل بالنظر و التصورات الیهی اصل بالبدایه
الیهی فیه ان الیهی اصل فی التصورات الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی
غایه ما فی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی
حصول الذات و لا نشبهه حدیه فی الیهی استیاس و الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی
لال فمائل فی بذات المقام فانه من نزل الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی
نظر الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی
نظری الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی
اسلته تصور نظری الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی الیهی
به اللهم الا ان یقال ان اردت بقولک ان لا یكون شیء

من انشورات بدیهه ما در بکون حصول بانظر فنیسم از لا محذور
فیه و ان اردت بر ما عصبیل لغز انظر فیزادیم و در حسب با ما ستانی
صد و ذک الدلیل و لو فرض تمام فبا نظر الی فاقد القوة القدیة
صین هو فاقد فافهم و تحقیق ذلک ای تحقیق معنی ابدی
و انظر فی فان فیه مذاب مختلفه و المذکور شما مذاب محسوس
هو الترتیب المراد بالترتیب هو العلاقة المصحیة لخواص البقاء
فینفسه الا صیاح اذ هو محقق فی النظریات بالبیان الی کتاب
انظر فی عذبة بخلاف الصیاح لا الا صیاح او حاصل
انکلام ان المتأدیر من التوقف کون الشیء تحت جالیة ای لا یکن
مفعول المجتبع الا بعد حصوله و هو غیر مراد شما لانه لو کان بنظر الی
متوقفا علی النظر فیه المفعول لما مکن حصوله بدو مع ان صلا
القوة القدیة یعلم المعلومات کلها بطریق الی در سادنت
تعلیم ان هذا بناء علی ما هو المختار عند الخشی من عدم جواز
تعدد العللة المشتقة و ان یوزد ذلک لم یتیم هذا الکلام و فی هذا المقام
ایجاب مذکوره فی تعلیقات التهنید لا فایده فی ایرادها مناسی
الادلتاب و المراد فی تعریف النظر بالحصول او تحقیق هذا المقام
علی غلبه المحسوس ان النظریة و اهدائه عنده من صفات المعتبرة

مختلفة ^{بجانب} الحصول الذي ينبغي فيه وضعها فترتب على انظر
 وقد ترتب على وجه كالحديث والمفضل الاخر منها لا يمكن حصوله
 الا بغير انظر والحصول بانظر وبغيره متعاضدان بالشيء بحيث
 يمكن حصول كل منهما بما ترتب علته الاخرى وطبقية الحصول سواء كان
 من جنس هو ان كان في موضوع المستلزمة من حيث الاطلاق
 كما في موضوع الطلقة يمكن تحقيق ابتداء لكل من المنزلة
 حدس على وجه ابدية بان يكون العلية هو القدر المشترك بينهما
 لمعقول هو طبعية هو الحصول على سبيل التوزيع بين افراد
 هي ومن ثم عدل بها عن الاحتجاج الى الترتيب بناء على الفرق
 بينهما كما سبق واعتبر في تنوع النظري كلام من الحصول
 المطلق ^{بمطلق} الحصول وسنرى الكلام في حقيقة البند على ما
 هو التحقيق من هو التحقيق من التدرج بين الاستيعاب
 المصدري والتوقف والتقدم فاعتبر في التوقف بمعنى
 الاحتجاج في تنوع النظري بجانب مطلق الحصول بال
 منظر الى خصوصيات بناء على صحة استناد الكلام الى
 الى مطلق الشيء ولم يقرب ثمة الحصول المطلق اذا لم يرتب
 له يستتبع اليه وبالمجمل المعلومات الا انه في نظرنا

المتعلق بهذا واما ان العصور فيكونها متحدة الى اوسلا الناس فان جميع افراد حصول

والمعلومات الثابتة بديهيات واما سطلق الحصول في نظر
النظر في هذا ان ينزق فرد في حصوله على النظر اذ سطلق
الشيء يتحقق بتحقيق فرد ما والحصول اطلاق فيه فيكون يتوقف
جميع افراد حصوله على النظر بناء على ان الشيء اطلاق يتحقق
جميع افراد والحصول اطلاق في توقف البديهي بان لا يتو
قف جميع افراد حصوله على النظر بناء على ان الشيء اطلاق يتوقف
باعتبار جميع الافراد كتمثيل الحصول اه لما كان النظر ترتيب
حصوله على كل واحد من النظر واحد من جاز ان براد بالحصول
في تعريف الحصول يتوقف على النظر عند اسم و جاز ان براد به
سطلق الحصول اذ كان المقصود تعريفه بالنسبة الى نفس الناس
سواء كانوا اصحاب القوى القوية او غيرهم وذلك لان اصحاب
القوى القوية منهم يحصلون النظر في غير النظر فيكون بعض افراد
حصول النظر لا يتوقف على النظر بالنسبة الى الجميع فتأمل ولا
تجمل على ما يقتضيه التقابل اه اذا التزم در منه ان لا يمتنع
في ذات واحدة وبنية الادارة يعقضي التقابل بالذات لا بالاعتبار
كما هو سياتي من البديهيات اه نقض على كونه التعريفين لانه
اذا خرج بعض افراد البديهي عن تعريفه كما في المحركات والحدس

دخل في المنطري فبطل تعريفه بالبندي هي جمعا وتعرف المنطري
 شفاً لا نقول ان المحسوسات من حيث هي محسوسات
 لا يمكن ان يحصل الا بالبندي فاما المحسوسات المحسوسة من البنية
 انما هي المحسوسات بهذه الخشبة وعلى هذا يقاس المحسوسات
 في اصل الجواب اننا لا نسم ان المحسوسات والمحسوسات المحسوسة
 دة من الهمدسات يمكن ان يحصل بالانتزاع لا يحصل الا بالبندي
 نية وما فيه من الاختلال لا يخفى عليك اما اوله فلا بد له لا يصلح جوابا
 للسؤال اذ ليس غرضنا بل ان الحكم محال على باحس او المحسوس
 هو بيقينه فحصل بالانتزاع غرضه ان كثيرا من العلوم البدي
 يه كما للمحسوسات عند اشتقاقها من المحسوسات يحصل بالانتزاع
 كما نرى فلان هذا الصريح في كون البديهي والمنطري حقيقتين
 لا تعلم مع انه انكثرة غاية الا نرى في تصانيفه قال في الجابنية
 العلم الا حاسي به سواء كان قصورا او تضديقا يحصل بمقومة
 المحسوسات يمكن ان يحصل بالانتزاع فاما ان المحسوسات والمحسوسات
 المحسوسات في الهمدسات محسوسات من حيث انها محسوسات
 وحسوسات من حيث انها محسوسات انتهى ثم اعلم ان
 للمحسوسات ثلاثة معان الاول الاشتغال من المطلوب العلم

في المحسوسات المحسوسة من البنية
 في المحسوسات المحسوسة من البنية
 في المحسوسات المحسوسة من البنية
 في المحسوسات المحسوسة من البنية

دفعه

المطلوب الى المبادي ومبدأ الیه ^{دفعه} واحد ای مجموع الال
تقابلین الدفعین والثانی هو الثانی ^{شکل} سواء كان الاول دفعياً رصداً او
نظرياً ^{مبدأ} من حصول المبادي التي هي واسطه في ابعث بحصول المطر الثالث
هو الانتقال الى الحكم المطلوب بنحو مشابهه القرائن التي هي واسطه
المنفرد في حصول الانفعال من خبر حصول المبادي المرتبته ولو بار دفعه على
بيته من الاشكال الاربعه والحدسيات قضايا يكملها سس
المراد بحسب منها يكون للنفس التقديسه اعنى سرقة الانتقال من
المبادي الى المطلب المراد منها معنى اخر شامل لجميع الناس وهي
قضاياءه فعليك بالتأمل الصادق او يكفى بان التا
ويل بانهم يجوز ان يكون المحوسات والحدسيات بداهتين وتقرنين
وفي وقتين لانهما قبل حصولها باحواس والحدس يكفى ان يحصل
بانظر فكمونان نظريتين وبعد حصولها باحواس ومثابه النواين
لا يمكن ان يحصل فكمونان بداهتين ويقال له البوداه لا بد
عليك ان الكلي بحث ان يحل على افرادة وصغره وافرودا
محسنة بنده الاعتبار ان اعتبار بيان لدخول البسته التقيده فيها
وهي الاعتباري والركب من الاعيار التي وعده اعتبارها فله يصلي
ان يحل الكلي عليهم بل الكلي انما يحل على الاشخاص المبردة

في بخار

في المجازح المكتشف بالبدوا من الخارجية المستند عنها قال الفيلسوف المشهور على
 كلاً الوحيين مكنز المطلق على كلاً الوحيين من الامور الاعتبارية ^{فان} ^{فان} ^{فان}
 في مجازح الاشخاص يكتشف بعد ارض خارجية في العقل بصرف من التحليل
 يستخرج منه المطلق والمقيد على الوحيين والحق ان الحكم لا ^{يحمل على} ^{لا} ^{لا}
 شي من الموجودات فقط والمحاول ان في قولهم الحكمي يحمل على الافراد
 والمحصل منها فاما في قوله لا يحمل على من استند اعما واهي
 الاشخاص وبقال له المحصة اه هي الطبيعة المضافة الى
 قبل ما على ان يكون المقيد خارجا وتقيد در فلا على وجه التقيد
 دون المقيد يعني على منوال البسته اليزا المستقلة التي هي الالة كلاً
 خطا لطرفين وهو تدخيل المقام ان الفرد عباده عن الطبيعة
 مع ضيق على ان يكون المقيد داخل والمحصة هي الطبيعة مع
 قيد ما على ان يكون المقيد خارجا والتقيد داخل ثم ان التقيد
 قد يكون كلاً خطا من حيث الاستقلال وقد يكون كلاً خطا
 من حيث الالة كلاً خطا لطرفين فاذا اخذت متفردة كلاً
 الطبيعة المقيدة به فردا استند من حيث الالة ~~في خطا~~
~~الطرفين كلاً اخذت متفردة كلاً خطا لطرفين كلاً خطا~~
 قد من حيث الالة غير مستقل بان يكون دونه على طريق التقيد

اى من حيث هو قتيلا من حيث هو قتيلا يكون الطبيعة الحقيقية
 به خصة فتأمل جدا ففیه تأمل والمراد ان اعتبر المحصة ولم يعتبر
 الفرد بوجوبه الاول ان تخصيص الوجودات الاسما صه بالموجودات
 انما هي بالاضافة دون الاضاف اليه كي لا يحفى على ذي مسكنة و
 والثاني دفع النقض الوارد على صفى الدليل اذ وجودي مركب
 من الوجود ووجود المنكامل لا شك ان المركب انما يكون بهيما
 سببه الية افرايه وهي غير متحققة بهيما واعتبر مطلق الطبيعة لان المعتبر
 في المحصة هي الطبيعة من حيث هي دون التطبيق المطلق للتشاكل
 بين الاطلاق والتقية فافهم مختصان بالعلم المحصولي
 او الوجه في ذلك ان الية الية عنده من كون الشيء حاصل من
 غير كسب مع ان يكون من شأنه الحصول بالكسب والتقابل
 متيقنا وهن النظرية تقابل عدم والملكنة فلو انصف العلم المحصول
 فيهما لا تصح العلم القديم الية لكونه حصولا يامع ان لا تصح
 بشي منهما اما بالنظرية فلدنه ينافي في القدم واما بالية الية فلدنه
 يقضي ان يكون من شأنه الحصول بالكسب بل اعمى المسهر
 سبها واما لو فسر الية بما يكون نفسا خاضرا انصف الحصول
 في به الية لانه ينافي في القدم سواء كان او قيل عليه ان

ان التصور اذ كان على وجه التفصيل كان تصور اياكته لا تصور امكنه
 اشي كما سبق قلده يصح في التعميم والحواس ان التصور كنه اشي اعم من
 ان يكون عين التفصيل او عين الجمال فالنسيم فيه باعتبار انيته قائل
 لا يلزم ان يكون متصورا في كنهه لان تصور كنه اشي كنهه
 لا انه غير متصور اطلاقا بل برهان المطلق غير خارجي مفهوم العقيد
 فتصور العقيد به من تصور المطلق بما لا يتصور فادركي انما
 قال فادركي لانه يمكن حمل كلامه المتشعبه على لا تخفى
 ان يقال او يقال معنى انه تصور بالبداهة تصور بها غريب على
 تصور به يتم المظهر به اي بقوله لا ترى لوجود العلم كنه اشي في
 تصور اشي با بوجه بدون العلم بالكنه قال المصنف ان الله تعالى
 دليل هذه العبارة الظاهرة ان يقال اذا تنزلنا عن كون وجودها
 متصورا بالبداهة فقلنا ان كنهه فلا بد من الله تعالى الى عرف بلزم
 من وجوده فقلنا ان كنهه ان يعرف من الظاهر ويحمل على
 وجه صحيح فالشارح يحذف في لفظ الدليل وجعله بنفسه يطبق
 الموصل ثم حمل على الطريق الموصل الى التصور واستبعد فهم
 يحذف او هو فله انا ادله فدن ذكر الدليل واداره الموصل الى التصور
 بعد حمل على الموصل مطلقا كيك جدا فانه من قيل ذكر الحاصل

وارادة العام حيث انه محقق في ضمن خاص افر مبادئ الاول كما
تذكر الانسان وترتيبها الحيوان من حيث انه محقق في ضمن الفوس ولا
يخفى فاده على احد من المحصلين دام بالاسيل ثانيا فلان قول المصنف
في الجواب قائما يستل بعدد المقدمتين لا يوجد بها صريح في ان المراد
بالدليل هو الموصل الى التصديق وحده على الاستدلال بالنظر كما فعله
الشارح لتكلف بارديجي الطبع اسلمهم واما ثالثا فلان قوله في الترتل الثاني
لا دليل عن سالتين وذكر الموجهة والمحمول والموضوع كل ذلك ياتي
عن حمل الدليل على الموصل المتصور هي كما حمل العام على خاص به
تفسير في لا يخفى وحده على التنظير والقياس فالجواب عن التكلف الاول
لان ذكر الخاص وارادة العام ثم حمل العام على خاص له تفسير في كذا
منهم واما ذكر الخاص ليقاس عليه خاص افرس ما بينهما من التناهي
الذاتي والاصفي من غير فكر مبادل على مشاركتهم في الامور المظلمة
القرائين الا صحت على ان المراد هو المصلي الاصل مما لم يقع في سحاور
راهم وليس به نظير في كذا منهم ولا يرخصه العقل السليم وانت تعلم ان
ذكر الخاص وارادة العام لان يراد منه خاص افر مبادئ لا الضميمة
المشابة من البعد فيكون التكلف الثاني ابيد دون الاول مما لا
وجه له اللهم الا ان يقال ان البعد بعد خط ذكر ارب لیتس والتموه

الموضوع والمحمول فافهم واما حمل التصور اشارة الى

تتمتع مادجهته به عبارة المنين بعض الناظرين ^{اي من افان} وحاصل توجيهه
انه تعرف في اصل الدليل دون التبريد بان حمل التصور على

تتمتع

التصور المطلق المحقق في ضمن التصديق ثم حمل الضمير الرابع

الى قوله وجوده على اننا موجود حتى يكون تصديقا فمبني قوله

هو متصور بالبداهة اي اننا موجود صدق به بالبداهة فحمل

الدليل ان قولنا اننا موجود تصديق به اي تصور الوجود مما

يتوقف عليه ذلك التصديق وما يتوقف عليه الدليل اولى

بان يكون بداهة اقرب من هذا الدليل المشهور وهو ان اعني قولنا

التصديق بالنسبة في بين الوجود والعدم ضرورة تفرق بينهما

اشي اننا موجودا ما سندوم به اي ويتوقف على تصور الوجود و

لعدم ضروره توقف التصديق على تصور اطرافه وما هو وقف عليه

التبديهي اولى بالبداهة واستبعد السخس فوجه السقوط مع انه اي

عنه قول الصافي الجواب لا شتم ان وجودي متصور بالكمية بالبداهة

نعم اننا موجود تصديق به فان فيه مقتضا بان المراد من وجودي

تصور الوجود الخاص دون التصديق باننا موجود

وثبوتية عليه تكلف بان يقال معني كلامه اننا لا سلم ان وجودي

:تتبعه كمنه متصور بالذات في ضمن ذلك التصديق
 قال لا دلي انا قال قال لا دلي لا يمكن حمل اوجهه ببعض الشا
 ظرين على هذا المتعلق كما لا يخفى على المتأمل ^{كمن في قوله}
 اه يعني لو اكتفى الاسم بقوله علم الذات لا يوجد مقوله غير كمن
 ولم يقل والوجود خبر حسن وجوده لم يلزم اشكال في ذكر الدليل
 على تقدير حله على ان علم الذات انه موجود ضروري ايا ^{التصديق}
 بنه القضييه ضروري ^{كمن} قال والوجود انفرادي اشكال بال ^{المحمول}
 في قوله انا موجود هو الوجود المطلق واعلم المتعلق به تصور
 فاض ولا تصديق هناك فكلهم الاسم والعلم ^{سواء} في دردد
 الاشكال ويكن ان يقال ناسبا ان المحمول في انا موجود هو
 الوجود المطلق لكن لا لم ان المراد من قوله الوجود خبر حسن وجوده
 الوجود الخاص بل معنى قوله الوجود خبر حسن وجوده الو
 جود خبر حسن وجوده فليكون المراد به الوجود المطلق ^{المحمول}
 في بنه القضييه فلا شك لان المحمول في انا موجود هو ال
 جود المطلق لا الوجود الخاص حتى يلزم من به التمسك ^{بذات}
 المطلق ولا يخفى عليه انه كما يمكن حمل قوله بوجوده على انه

كمنه

الخاص

المحمول

موجود

لا يوجد حتى يقال ان المطلق خبر حسن وجوده
 في بنه القضييه فلا شك لان المحمول في انا موجود هو الوجود الخاص حتى يلزم من به التمسك بذات

موجوده لکن ممکن محل قولیه بوجوده علی ذلک فتأمل
 متغایران او ای نیست متساویه مشرکت بوجود فی کل
 متماثل هما لوعان متبا عیان بالذات لایقال وجوداشی لغیر هندی
 وجوده فی نفسه مع قید هو تک العفو التي یسلوه فالو فی نفسه
 مطلق والوجود بغیر مقید « فانقول من البین ان البین كذلك
 کیف یمکن التصدیق مع وجودشی لغیره مع اشک فی وجوده
 فی نفسه مع نه مخالف ما لقرعندهم من ان وجوداشی فی نفسه
 معنی ایست مستقل بالمعنومنه ووجوداشی لغیره معنی حرجی
 غیر مستقل بالمعنومنه فان قلت وجوداشی لغیره یرجع الی وجود
 لا تصاف فی نفسه وهو شتمل و مطلق الوجود فی نفسه فلا
 یرجع قوله وهما متغایران قلت منشاء هذا السؤال عدم
 الفرق بین کون الخارج او البین طرفاً لنفسه نفساً و بین
 کونها طرفاً لشیء ثانی نفساً فان وجوداشی علی صفة فی
 ظرف یقتضی کون ذلک الطرف ظرفاً لا تصاف نفسه
 وهو غیر کون ذلک الطرف ظرفاً لشیء لا تصاف فی

في نفسه وفيه يافيه فافهم
 وقد كان قيل ففهم الكلام في الوجود في نفسه لكن اذا ثبت بداهة
 الوجود ابراهي اطلق النفي ثبت في ضمه بذاته حقيقة الوجود المستمرة
 بين الوجودين فثبت يجب بداهة الوجود المطلق وحاصل الجواب انه يشترط
 حقيقة مشتركة بل لكل واحد منهما حقيقة خاصة والوجود ابراهي النفي خاص فافهم
 في ضمن الوجود ابراهي العلم والكلام في الوجود العلم الذي هو وجود في نفسه
 والمراد منها اي في قوله علم ^{في} الوجود المحمول للموضوع هو الوجود في نفسه
 الذي يثبت للموضوع بالقياس الى المحمول كما يدل عليه ما ذكر في الجواب
 وهو قوله ممنوع اذ كان المراد في نفسه بهذا الوجود ابراهي في القضية ^{للمكان}
 ظاهر البطلان اذ لا يمكن انكاره بل المراد هو الوجود في نفسه للموضوع لانه مما
 يمكن انكاره فافهم اراد بالوجود في اي في قوله فله في المعرف من
 مفهوم وجود في ^{اي مفهوم} ذلك الوجود في الذي له به منه في
 المعروف وبالعلم بوجوده في قوله فيكون العلم بوجوده ضروريا
 نعم تبي علمية اي على اسراج بذاته ^{التي} يد على اصل الحكم ^{التي} صرح ^{بها} على ^{بها}
 المتكلمين النافين للوجود انه نفي فله بعض ما فيه بالمعنى المذكور ^{عني}

فيها

جزء علمية

لا يكون سلب من محققهم لا تصور وجوده فان قيل ان وجوده محقق

انا موجودا فادكان انا موجودا بهيما كان محققا له بهيما اجيب بانه فرق بين الوجود المنسوب بالنسبة الخارج الى الموضوع وبين الوجود المنسوب بالنسبة

ضامية اليه فحي ان يكون الاول بهيما والثاني كما اشترنا اليه اشارة الى قوله لان المحقق انما هو وجود الوجود المخلوق فيه ان علم النفس بهذا الشكل لا يتوجه

على الله اذ لا ينهم من كده ان حقيقة النفس لا يتبل حقيقة النفس غريبة فيتمثل يكون عدم بداهتها باعتبار ان العلم بها صغور في وهو رقيق بالبداهة النظرية

وفيها فيه فتأمل وتفصيل اه ذلك لا ينبغي تصور اجزاء بالقبول بل في تفصيل اه وانت تعلم اذ اعترض على الساج ولو كانت اه وبمعنى الفصل اه

ان حقيقة الوجود بالمعنى المصدر تبا غير معنويات حقائق افراد وكذا حقائق افراد غير معنوياتها حقائقها مختلفة في نفسها كسب الحقيقة وحمل

عليه حمل المورث الخارجية على ملزوماتها اذ لا ينفك الخ شئ بان لو كانت تلك المعنويات الى تلك تلك الافراد عارضة لحقائقها اي مشتركة عنها بعانت تلك المعنويات محمولة عليها اي على

الحقائق اما لا اشتقاق فيلزم ان تلك الحقائق التي هي الوجودات موجودة في الخارج اذ لا معنى للموجود الا في ركني الله لا يوصف به الوجود وينزع عنه حقيقة منه ويحمل عليه لا اشتقاق وهو باطل لانه سينتزم ان يكون تلك الحقائق لها حقيقة مستقلة ان يكون لتلك الحقائق حقيقة مستقلة

تلك الحقائق المترج عنها حقائق افراد فيكون موجودة فترج عنها حقائق افراد فيكون بها ايضا

المعذور وجعلها مرادتين للثابت والمنقضي لا في المعنى حتى يدرك علمهم انكار الفقد في
كيف وهو لا يعقد وعارفون بالعدم الدقيق والحاصل انهم يجعلون منه التفسير لكل
ما لا يربط العقل الى الثابت والمنقضي وهم لا يخالفون في ذلك ورر شيئون بين
الشيئ والمنقضي واسم كلهم ذكره ان الوجود اخص من الوجودات والوجود كل ذات له
صفة الوجود وكذا العدم والصفة لا يكون ذاتا فلهذا لا يكون موجوده ولا معدومه
من سهاذ هو الى القول بالعدم فانهم يعتقدون بان ذات كل ما غير فنيه ويعلم بان
وبالصفة كل ما يعلم ان بالصفة وكل ذات اما مجردة او معدومة فماتل فان قيل
بذا نقض اجمالي على الوجه يعني انه لو لم يدل على بديهة جميع الصورات وهو باطل
ان بعض الصورات نظري وهو قابل بديهة فان قيل قد سبق ان
التصور على قسمين احدهما تصور اسي بالكنهه بمعنى القيم بذاته واثباته وثانيها تصور
اشي بمعنى العلم بغير ذاته وفدس البعدان الاول لا يحصل الا بالتفكير في صور
بديهة جميع الصورات قلنا بذات الفرق على تحقيق الحس وبما علمه يدرك
الا ان بل المحسوس على ذلك عدم فلهذا يحصل في النظر والعدم انما لا تصور كنهه اشيا
فان قيل انما نعلم قطعا ان بعض الصورات محتج بالحصول او تصور كنهه اشيا متصورة
والعقل لا يملك ان يحس واما المتغيرات فكيف يقع القول بهذا النوع من الصورات
قلنا مراده بجميع الصورات بالكنهه وهو مشترك في الذهن وذلك لان المقسم في البديهة
لا يتغير هي هو انما نعلم الممكن الحصول ومن هنا بطرك ان اشياء متعدية بباط

وجوده مستلزم گفته کافی الواجب فلا یصح الاستدلال بالباطل علیها کی
 سببی فان قلت اذا کان جمع التصورات بذاتیه منزه یکون جمع الصور
 التصدیقات الیه بذاتیه منزه لان التصدیق عنده مرکب من وجوده و علی تصور
 اشکلت و احکم قلنا بخور ان یکون نظریه التصدیق عنده باعبار متعلق لا ذعان لهذا
 لمجموع و ترتبه علیته و البطلان حکم عبادان او ذهنی کونه حقیقه تصوریه و تالیف کونه را علیه
 من الترفیع فیجوز ان یکون بالاعبار الاول بذاتیه و بالاعبار الثاني بطریقه
 و لا متغایر لکان اشتمل صریحاً فی ان تصور التفایر نفس تصور التثبیت و علی ان
 التفایر نفسیه او مستلزم له بناء علی ان التفایر مستلزم له و علی ذلک
 بان بین کل واحد منهما سنی متغایر المعنی الا بزمیت تعین منزه من وجوده و اقسام
 مخلوقه و قد منها عقلاً لا محققاً صام صرح بقوله فالتغایر یسقط نفس الاثنیه و یسقط
 تصور مستلزم تصور بالباطلینما من التفایر بنده الوجوده الثلاثة
 بل تصور او بعدم العلة و مقتضیه لذلک اراد بالتصدیق او لکان الراد بقوله
 مطلقاً بجمیع اقسامه و ان یکون یصح علی مذهب الحکمی و اذا تصدیق به عندهم بناء
 علی انه احکم و وجه ان المراد بالتصدیق هو التصدیق علی المعوق به و نه القضیه المركبة
 من الاجزاء التثبیتیة فلم یستحق الا شکل و الذل یلحق به یعنی ان التصدیق علی
 مذهب الحکیم بذاتیه بالعرض بواسطه المصدق به الذل یسقط یسقط بالذات
 لا یقال مانع ان یصح کون استنباطه من القضاة کما یستلزمه مختار الحنفی

و اكثر المحققين و منهم الطوسي حتى يلزم بسبب الاشتغال عليها عدم الاستقلال بالجو
ان هذا الاعتراض عما ذهب اليه الجمهور كما ليقض سياق الكلام و هم قائلون بحيزه النسبة
في معنى العقبة فان معناه معنى اجماليه قد اعترض عليه بعض المشهورين
بأنه لا يمكن قيل بناء و قروهم مصرفاً لا كان معناه الاجمالي البسيط صالحاً لان
بلا حطة بالاستقلال فاي مانع عن كونه محكوماً عليه قلت تحقيق كلام المسحيت
مع ان الفعل انما وضع لذلك المعنى الواحد الاجمالي المستقل ما خذ بانته سنده و انما
و لذلك لا يصح كونه محكوماً عليه بل هو محكوم به و ايها الحرف انما وضع لمعناه ملحوظاً لا بالاستقلال
بل عن سبيل التنعيم و لا يصح كونه محكوماً عليه و لا به بخلاف الاسم فانه وضع للمعنى من غير ان
يتغير فيه الملحوظية بالاستقلال و بالتنعيم فلا يلزم ان يكون في جميع الاوقات و بجميع اعتبارات
صالحاً لان يحكم عليه و به الانشئ ان مع ربه الملحوظ في غلام ربه لا يصلح لان يحكم
عليه و به حال كونه ملحوظاً بتلك الملاحظة و مع ذلك لا يخرج عن الاسمية هذا هو تحقيق
المقام فرع عن خرافات الادغام بالنظر الى المدلول التضمني الى الحرف
لا يصلح الحكم به كلام ظاهري و ذلك لان فيه المعنى المطابق لفهم الجنس في ضمن النوع
و اذا اتحد فيها اتحد ملاحظه الفهم و لا يمكن ان يكون الملاحظ متعلقه بالعرض
بالمعنى المطابق و بالذات بالمعنى التضمني عن سبيل التوسعة اي عن سبيل
الاستئصال عن الحكم من كل جانب و الافكسية الوجودية تستلزم كسبية العدم فلا يمكن
ان يكون الوجود كسبياً و العدم به جها و يمكن حمل لفظه في كلام عن سماع الخو دون الجمع
لانه عبارة عن سبب الوجود اه لا معنى ان الكلام في العدم المطلق و هو ليس عبارة

الوجود فمنه يكون العدم المضاف بمعية السلب صرف ويكون وارداً على هذا
 الثبوت و يقضي له ولا يكون الوجود ايضاً تقيضاً له ضرورة ان تقيض
 الوجود والارباب لا يكون وجوداً ولا ايجاباً السلب يحمل على العدم
 المراد بالحمل الحمل الكلي وكذا بالانعكاس ضرورة ان كل عدم فهو سلب ^{مطلق}
 ولا ينعكس كلياً لان سلب العدم سلب لا يصدق عليه العدم وفيه بحث لانه ان
 اراد بالسلب والعدم ما يعبر السلب الرابطة وسلبه في نفسه العدم الرابطة والعدم
 في نفسه فعدم الانعكاس ضرورة ان العدم العام من العدم المطلق
 حصه من حيث خبرته منه وان اراد بالسلب السلب الرابطة وبالعدم العدم في نفسه او على
 العكس لم يتصور حمل وان اراد بالسلب ما يعبر كلا القسمين وبالعدم العدم
 في نفسه فذلك لا ياب عنه اللفظ اصلاً فان قيل لا شك ان العدم رفع الوجود و
 اسلب رفع الشيء كان فاسلب اعم من العدم وحمل الاعم على كل افراد الاعم بدون
 العكس ظاهر فعدم العدم هو رفع الوجود المطلق وكل ما هو موجود في الوجود
 والخارج فهو تقيض للعدم هذا المعنى فلا يكون العدم افعلى سلب الاعم الا بحسب المفهوم
 ولا يمتنع انعكاس الحمل كلياً قصار لقول كل شمس هرة افلك الرابع وكل
 في الفلك الرابع من الكواكب فهو شمس والظلمة هرة بناء على ان الفلك يحد الترقى
 بين مفهوم العدم ومفهوم العدم اسلب بان في الاول ملاحظ الوجود دون
 الثاني ولهذا قيل تقيض رفعه وسلبه ولا يقال تقيض الاعم ولا يبعد ان يقال للعدم
 معيان لغوي وعرفي وبناء الاول على الوضع الاصح والثاني على العرف الطارئي
 والله يعلل ان المتبادر من لفظ العدم في العرف انما هو سلب الوجود وذلك
 ان تجعل الصورة اه هذا المقتضى ايضاً من غير اختلاف البديهة والمنظرية
 باختلاف العلم الاجمالي والتفصيلي فهو استدلال ببديهة التصورات العلمية الاجمالية
 السلبية المتعلقة بالمتقدمة القالبتة بان هذا الحكم بهي على الصورة العلمية التفصيلية
 السلبية المتعلقة بان التصور الوجود بهي لكن هذا الاستدلال يحتاج الى ادخال
 مقدمة اخرى وهي القالبتة بانه يتوقف على تصور الوجود فيه انا الحكم حاصله

انا لا نعلم كذا في التصور بوجه بل في التصديق بالتشايغ بينهما لانا نعلم بالتشايغ سماع
الوجه ان التصور بهما والتشايغ بالذات فلا جرم يكون الوجه ان التصور تأييدها ^{عليها} ^{فيها}
ولا لم يحكم بالتشايغ الذاتي بينهما فالصحيح بوجه غير كاف في هذا التصديق
فقال في ذات رة الى الحكم ^{المحكم} لا يجب ان يكون مستقورا بالذات بل يجب ان

يكون ملاحظا بالذات والفرق بين التصور والملاحظة في المعاني الحرفية وغير الظاهر
المراد بالباطنة هذه الاشياء الى دفع ما يرد على الدليل انا نختار ان اجزاء
الوجود ليست وجودات قوولك فليس حكمة تلك الاجزاء قولا لا باس بذلك لان
الاجزاء الخارجية ليست بتصفية بنقيضها كاجزاء الحيران تنصف بما ليس بجيد ان
وتقرر ان دفع ان المراد بالاجزاء الاجزاء الزهنية المحمودة ولا يجوز انصافها
اشي للزوم اجتماع النقيضين المستحيل كما يجب ان شاء الله تعالى وحاصله
الترديد اه ان اراد المراد يكون الجزء وجودا كونه نفس مفهوم الوجود
فلا يرد ما قيل انا نختار ان الجزء وجودا لكن صدق الوجود على جزئيه
صدق عرضة وكذا ينفع ما يبرأ من بقا قسم اخر وهو ان يكون بعض
الاجزاء وجودا لانه يلزم كون جز الوجود نفس مفهوم على ذلك التقدير ان
وهذا التقدير اولى من تفريش وجه الاولوية ان اشارة المتغى في ارجاع

المسلب الى حصول الامر الزايد عند الاجتماع فقط وح يتوجه عليه المنع بانما سلبا
انه يحصل عند الاجتماع الزايد لكن لا يمكن ان هو الوجود فقط مع تلك الاجزاء فلا
يلزم عدم تركيب الوجود والمحمس رحمه الله عليه ارجع اسلوب الى كلا امرين في بصل
انه ان لم يحصل عند الاجتماع الزايد او حصل لكنه لم يكن هو الوجود لم يتحقق هناك وجود
لان الاجزاء ليست بوجود ذات وذلك الامر الزايد ليس هو عين الوجود وانما استقام
منه في الجزء لان مراد المستدل انه لا يجوز ان يكون شيء في اجزاء مفهوم
الوجود او لم يكن اجزاء مفهوم الوجود وعلى الثاني لا بد منها من الامر الزايد
فما يبرر لكل واحد فرض ان غير الوجود ويكون هو مفهوم الوجود وعلى الثاني

لا بد منها من امر زايد مغاير لكل واحد فرض انه غير الوجود ويكون هو مفهوم الوجود
فمن ينقطع المنع عنه انه لو كان الوجود هو ذلك الزايد مع تلك الاجزاء لم يكن ما فرض
جميع اجزاء الوجود جميع اجزائه ينفك وايضا عنه ينفك يكون الزايد جبراً غير ذلك
هذا المصنف ولم يقل هذا التفسير هو الصواب ثم الاثر الزايد بوجه المتفاد
من قدم فيكون عارضا لها وظاهر المصنف غير صحيح فان الاحتمالات
كثيرة وحاصل التوجه انه اختار الاقرب فالبطلان لم يتعرض للباقي
صريحاً اعتماداً على ان فاداً يعلم لا بطريق الاولى دائماً اكتفى بالاثارة
الهي لان النظر هنا تنبيه على وجه الترتيب وبيان ان الهية الاجنبة عنه اقرب
الى المجموع المركب وانتم عما عداه من سائر الاحتمالات او كما ان المركب حاصل
بالاجتماع لك الهية في امر اجنه اذ ليس بين الاخرين ذلك الامر الزايد علاقته
المعروف بوجه ولا هو مجموع الاجزاء ليس لمراد بالاجنبة هنا الا ما ليست له تلك
العلاقة المذكورة اعني العارضة والمعروضة ولم يكن مجموع الاجزاء ايضاً فذايرد ان
لعلاقته لم ينحصر في العارضة والمعروضة حتى يكون ما عداها داخل في الاضحية
اذ لا يتصوره هذا بالنظر الى الاحتمال الثاني وقوله وحدة العارضا
هذا بالنظر الى الاحتمال الرابع اعلم ان عرض الشيء عرض المنع
من هذا الكلام دفع الايراد المشهور على هذا الدليل وهو اننا نختار ان الوجود
مركب فذلك لاجزاء يتصف اما بالوجود فيكون الكل صفة للجزء

لكن ذلك الجبر لا يكون صفة لنفسه واللازم عروض الشيء لنفسه قلنا لا يامكن ذلك
 لان من المعنويات بالعرض لا نفسها كالحكمة والمعنوية والمعلومية والعدم
 الى غير ذلك وتقرير الدفع ظم ثم لا يخفى اه جواب سوال يرد على الدليلين
 اما على الدليل الثاني فيان يقال ان اريد نفى الاجزاء الذهنية للموجود
 فنختار ان اجزائه يتصف بالوجود فيكون الشيء صفة لنفسه قلنا لا
 يلزم من اتصاف الشيء بامراتصافه بجزئية الذهنية وان اريد نفى الاجزاء
 الخارجية فلا يتم التقريب اذ لا يلزم منه امتناع التحديد لجوان يكون
 مركبا من الاجزاء الذهنية ودون الخارجية فيمكن التحديد بها وحاصل
 الجواب اختيار الشق وبيان استلزام التركيب الذهني للتركيب
 الى ربي وبالعكس حتى يلزم امتناع التحديد وهو المخطا الظاهرات
 المراد بالاجزاء الى رغبة الاجزاء الموجودة فيه لوجودات متميزة
 وبالذهنية ما لم يكن لك سوار كانت محولة او غير ذلك اجزاء الكثرة وهذا
 ينهد مع ما يقال على قوله فلا يكون الصفة بشماها صفة انه ينقض ما لكثرة
 فاما عارضة للمجموع مع ان الوحدة التي هي جزء لا ليست عارضة لهم
 بتمام بل لجزءه والتفصيل ان هذا الدليل انما يتوقف تمامه على
 اربعين الاول ان يكون المراد نفى الاجزاء الخارجية دون الذهنية وثانيهما
 ان يراد بالاجزاء الخارجية والذهنية ما ذكرنا والالم يتم الدليل اما على

فيكون الدليلان
 فيكون الدليلان
 فيكون الدليلان

تقرير

تقدير ان يكون المراد في الاجزاء الذهنية فلان الاتصاف بان شيء يستلزم
الاتصاف بحرية الذهنية كما ينه المحشع روح واما في تقدير ان لا يلزم بالاجزاء
الخارجية والذهنية ما ذكرنا فلان تنقيض بالكلية كما سبق فلا يتم
الدليل في نفى الاجزاء الخارجية ايضاً وكذا الدليل الثاني في الحاشية
الاتصاف بامر مستلزم لا تصاف بحرية الخارجية وليس مستلزماً لا تصاف
بحرية الذهنية لان الجزء الخارجي جزء حقيقة فلو لم يتصف به لم يتصف
بالكل بتمامه بخلاف الجزء الذهني فانه ليس جزء حقيقة فلا يلزم عدم الاتصاف
بالكل نعم حل الشئ على ان شيء يستلزم حل جزئه عليه في يلزم هنا حل الشئ
على نفس المستحيل حملاً متعارفاً كما ذكره في انه عرض ان شيء لنفسه المستحيل
وانت تعلم ان هذا الكلام مبني على ما ذكره في تفسير الاجزاء الخارجية
والذهنية فلا تعقل اولاً يلزم من اتصاف الشئ اه هذا بالذات
الى الدليل الثاني بوجهيه اه وحاصل التوجه ان المقام في هذا المقام
اثبات باطل الوجود المطلق لا الوجود الخارجي فقط ونقيضه عدم
الوجود في الذهنية فنقول الوجود المطلق يصدق عليه الوجود
المطلق لانه موجود في الذهن فلو كان له غير معدوم ذكناً وخارجاً
لم يكن موجوداً في الذهن ضرورة عدم تحقق الكل بدون الجزء قال الوجود
يكون موجوداً ومعدوماً معاً وحصوله ان جواز اتصاف الجزء الخارجي

للشيء بتقيضه انما هدى في الامور الخارجية ونقائضها دون الامور الشاملة
 ونقائضها واسرفيه ان الامور الشاملة صادقة على كل مالم تحقق بالبرم
 من الوجوه فلا يصدق تقيضه الا على ما لا يكون له تحقق اصلا والجزء الخارجي
 للشيء يمنع ان يكون لك هذا هو تحقيق المقام فدع عنك خبرات
 الاولام بخلاف الامور الخارجية فان افراد نقائضها اليم محققة
 فيجوز ان يكون اجزاء الى رعية منها وليس هذا من اجتماع
 التقيضين المسجل لانه انما يستحيل باعتبار حل واحد وانما احتياج الى
 التوجه لان الاثر من الدليل على ما قرره المحققين هو انقضاء الجزر
 الى رعية للشيء بتقيضه و هو ليس من اجتماع للتقيضين المسجل الا ترى
 ان البدن مركب من اجزاء كل منها متصف بانه ليس بهن وكذا ليست
 وغيره نعم لو كان المراد اقامة الدليل على لغى التركيب الذهني من
 الاجزاء المجموع لثم المظهر لا يمنع حل لقيض الكل على الجزر المحمول لانه
 يلزم اجتماع التقيضين باعتبار حل واحد لا يجب ان يتقدم على الكل
 اصلا اي لا يجب الوجود بان يتقدم وجود الجزر على وجود الكل بالزمان
 ولا يجب الذات بان يتقدم ذات الجزر على ذات الكل بالزمان
 ومن هنا يظهر لك ان تقدم بالذات قسم للتقدم بالزمان والتقدم
 يجب الذات قسم منه فانهما هو بالذات اي التقديم بالذات وهو

ما يجمعها مع المتقدم به المتأخر فالجزء ليس متقدم على الكل بحسب الوجود أي
 ليس وجود الجزء مقدما على وجود الكل بالذات بل بحسب الذات أي ذات
 الجزء مقدم على ذات الكل بالذات والا لم يكن المكان وجود الجزء مقدما
 على الكل بالذات لكان المركب من جزئين مركبا من اربع اجزاء اثنان منها الجزء
 واثنانها وجودها لان الكل مركب من الجزء الموجود وانت تقدم ما فيه
 لان المركب من الشيء لا يكون مركبا من صفة وكونه جزء من شيء لا يقتضي ان
 يكون صفة ايضاً جزء منه الا ترى ان قطع الخشب جزءا ليس يرصع ان المقطوع
 التي هي صفة للقطع ليست جزءا والجواب ان لتقويم بالذات بحسب
 الوجود يوجب ان يكون الوجود ايضاً معتبرا في الكل فيلزم التركيب
 من اربع اجزاء قطعاً لا بان يكون الوجود اربع اجزاء عن قول
 الخصم والا لكان المركب اربعة اجزاء حاصلة ان هذا نأخذ ان اذا اعتبر الوجود
 ايضاً في التركيب بان يكون مجموع الجزء والوجود جزء منه وليس
 كذلك جريده افعال ذات الجزء يردون الوجود نعم الوجود شرط للجزئية
 ضرورة ان الجزء من حيث هو جزء لا يكون معدوما الا ترى الى ان
 استبعاد اذ قد قسم للتصديت ومعتبر فيه لكن لا من حيث ان الساذجة
 فتدله والا لزم التناقض من حيث ذاته مع قطع النظر عن القيد
 فان قلت لا احتياج الى ان يجعل فيه قيد الوجود شرطا للجزئية

لان الجزء الحارفي للشيء يتصف بنقيضه فيجوز ان يكون جزر الموجود متصفا
 بالعدم قلت قد سبق انها في غير الامور شاملة ولتألفها واما فيها
 فهو مستلزم لاجتماع النقيضين المستحيل فتذكر فليزم حصول الشيء
 من الاشياء المحض انما فسر عبارة الكتاب بهذا المعنى ان انضاف اجزاء
 الشيء بنقيضه ليس بمع كافي امثال البدن والحيوان والدار وغير ذلك
 فان كان الكلام اه هذا كالدفع للاشكال المذكور وحاصل ان انضاف
 اجزاء الشيء بنقيضه انما يجوز في غير الامور شاملة كالاشياء المذكورة
 واما في الامور شاملة ولتألفها فلا يتصور ذلك فتأمل المراد بان
 فنية الوجود اذ جواب سوال المذنب لتقريره ان قولكم الوجود اعرف
 الاشياء ومناقض لنفسي الحكم على الشيء يستدعي تصويره بوجه سابق
 على تصويره والحكم على الوجود بانه اعرف الاشياء يستدعي تصويره
 بوجه سابق على التصور فيكون ذلك الوجه هو اعرف من الوجود و
 تقريره دفع ظاهر ولا يخفى ان التوثيق اعرف فيه الوجود هذا لم يتو
 ثبوتها على تلك المقدمات والضم انه مبني على باطل الوجود اذ لو كان مركبا
 له اجزاء اجزاء ولا يعقل اجماع شيء من جزئيه وكذا اعرفيته والحاصل
 ان الاعم بعد ثبوت الباطل ظاهرة وكذا الاعرفية بالاستقراء علم علم
 والحق هذا الوجه من دفع ما يرد على المقدمات التي اورد بها

الحصص من المنوع فان قوله الرسم لا يفيد ولكنه ممنوع لا ضئيل ان يكون لبعض
الرسم ^{الرسم} علاقة مع ما يرسم بها ^{لا} يتقبل منها اليه ولا يخفى ما في المقدمات من سخافة
قوله بالاستقرار قلنا هذا استقرار عراقي فان المفهوم والمعبر ^{عن} عرف من
الوجود بتلك اعم قلنا لم يعين ما ذكر قوله دالا عم خير الاخص قلنا لم في
الوجود كما سبق ذكره قوله وايضا فاليفقض عام اه قلنا هذا من مخرجات
الغلاة سقمة وستكلم عليهم في موضع قوله لان شرط العام اه هذا اذا كان
العام داخلا فيما تحته واما اذا لم يكن فلا مقدمات خطائية اقول لا شك
ان الكلام في الوجود المطلق وهو اعرف ^{من} جميع المفهومات واعم منها قطعاً
وليس له افراد حقيقة الا حصص وهو نوع حقيقي بالنسبة اليها فلا حاجة
الى التزام كون هذه المقدمات خطائية نعم قوله فاليفقض عام الى اخر ما قال يشبه
يكون خطايا كما فلا تعقل قد سقت مناشرة حاصل الكلام ان هذا لا يمكن
وجوهين احدهما ان يكون المراد يكون الافراد وجودات صدق الوجود عليها و
يكون المراد نفي الافراد الخارجية بناء على ان يستلزم البساطة الذهنية المستلزم
للطلب فيقدم عليه جواب الشارح وهو ان اجزاءه وجودات لكن صدق الوجود
عليها صدق عريض وهو غير مستحيل ولو سلم ^ف مساواة الجزاء الخايمي لكل
غير محال ويتوهم عليهم جواب المصنف الشق الثاني لان الاجزاء الخارجية
لشيء يتصف بتقضيهم ولا يلزم اجمع النقيضين المستحيل فان قلت

يترجم على جواب السراج ان يكون ما فرضناه جزءا لوجود معروضاته وهو مع
قلنا لا استثناء في كون جزءا منه معروضاته وايعزنا نطلق الى الابد
فانه اذا قيل الناطق ان يكون قضية ما دقه لان كلا من المتأولين يصدق
على الاخر فالان المحمول على الناطق لا يكون تمام حقيقة الناطق ولا داخل في
حقيقة الناطق فيكون خارجا لازما له وكل محمول خارج لازم عارض والموضوع
معروض له والحاصل انه لا استحالة في كون الكل عارضا لجزءه بل هو عارض
محمول عليه كما ذكره من المثال غايه ما في الباب ان لا يكون الخارج بتمامه
خارجا ولا اشاع فيه فان المركب من الداخل والخارج خارج وما يكون الكل عارضا
لجزءه بمعنى انه قائم به وحال فيه فانظم استحالة كما في السواد القايم بمجمله نعم الكلام
في ان نسبة الوجود الى الماهيات مستندة الى محالها وقد سبق في كلام المحققين
مع غير هذه الاختيارات وتاثيرها ان يكون المراد بكون الاجزاء وجودات
كدها نفس مفهومه فيكون المراد بالذليل في الاجزاء الذنب كما اختاره
المحققين فلا يتوقف عليهم جواب السراج ولا جواب المحقق في الشق
الثاني لانه لا احتمال على هذا التفسير للجواز الذي ذكره السراج فانه
لو انصف الاجزاء الذنبية للشيء بقبضه لزم اجتماع النقيضين
في محل واحد وهو محيل قطعا فلا يمكن الجواب الا على القول
باعتدال مفهوم الوجود في الشق الاول وعللنا وجها

وخراف احدهما ان يكون التزديد في الدليل بالنظر الى المفهوم ويكون
 المراد تقي الاجزاء الى رتبة فيوجه عليه منع بطلان اللزوم ويتوهم عليه منع
 الملازمة على تقدير القول بتعدد مفهوم الوجود وثانيهما ان يكون التزديد
 ٢٠ الدليل بالنظر الى الصدق ويكون المراد تقي الاجزاء الذاتية توجه عليه جواب
 اشتمال وتوهم عليه جواب المص في الشق الاول ولم يتوهم جوابه في الشق الثاني
 هذا هو التفصيل اللاتين بالمقام لكن المحنة رح بين في التحقيق وجن بانه
 الى التزديد في كونها لغش مفهوم الوجود او في صدق الوجود ولم يتعرض للو^ج
 بالاسم الى تقي الاجزاء الى رتبة او تقي الاجزاء لانها يعرفان بالكلام ابان
 بادنى تامل بتعدد مفهوم الوجود فان مفهوم الوجود اذا كان متعدد^ا كان
 حقيقة الوجود الذي هو مركب متعاضداً الحقيقة الوجود الذي هو الجزير بغير علم^ا
 الكل للمجرد في تمام المهنة نعم ان كان اه بيان لمثلي غلط اشتمال^ا حاصل انه على
 تقدير ان يكون الاختلاف في الابدان^ا وكنيته متبنا على اشتراك الوجود لم يصح
 جواب المص في الشق الاول لانه يبنى على تقدير مفهوم الوجود ولكن لم يصح جواب الش^ا
 ايضا من التزديد بالابطال الى مفهوم الوجود لاصدقه فيلزم ما واه الكل
 للجزير على تقدير الاشتراك فجواب المص^ا في الشق الثاني في البناء على التفرّد^ا لانها لا
 بصحان على تقدير الاشتراك ولا وجه للاولوية وانت تعلم ان اشتمال^ا لم يحل
 التزديد على انه في مفهوم الوجود فمخا به على رعم الى كما لا يخفى وبهذا نظري

بالتحقيق المذكور عن هذا الدليل بالترديد بان يقال قولك والافاجروه
 اما وجودات اولست لوجودات ان اردت انها نفس معنهم الوجود فنختار
 الشق الثاني وان اردت انها يصدق عليهم الوجود فنختار الشق الاول ويبقى
 الكلام الى آخره ثم اذ اثبت كون الوجود بهذا بيان لقاعدة جديدة كما اقمنا
 اليه ان عليه شير الى ما سبق من انها لو كانت معنوماتها عارضة لمحقا لثباتها كانت
 محمولة عليها بالاشتقاق او بالمواطاة والا اول يستلزم كون الوجود موجودا خارجيا
 وان في يستلزم كون المكنى المصدى محمولا على معروضه مواطاة وكلما صام وقد سبق
 ما يرد عليه فتذكر وكان التردد بالنظر الى الصديق اذ لو كان بالنظر الى المعنوم
 امكن الجواب عنه باختيار الشق الثاني كما عرفت تفصيله قوى هذا الدليل
 ولم يكن الجواب عنه اصلا يمكن ان يقال ان اسراده بما تحتها بما كل عليه الوجود
 سواء كان الموضوع اعم او مساويا او احص فنختار ان اجزاء الوجود ما صدق
 عليه ولم يثبت انه ذاتي لما تحتها بهذا المعنى كيف وقد قال البنت محل عليها
 الكون وكذا كل محل هي عليه وان اراد بما تحتها هو اخص منه فنختار ان اجزائه
 ليست كذلك ولا يلزم عدم حدها عدم حدها عليه حتى يكون تملك اجزائه متماثل
 اعلم ان المجموع اه بهذا التحقيق المتقام ودفع لما يرد على ظاهر كلام المص
 ويوان هذا الامر لا خير ايجز خسر فتقبل الكلام اليه وايضا لو كان الوجود هو ذلك
 المجموع مع تنك الاجزاء لم يكن ما فرض جميع اجزاء الوجود جميع اجزائه هي وتعتبر

الرفع ان هذا بما ورد لولان المجموع مركبا من تلك الاء وتلك الاء الوحدانية
وليس كذلك بل هو تلك الاء من حيث انها مودنة للئنة الاء
بل ليغير عنها اء آخر وهذا الئنة الوحدانية خلاف الئنة الثالثة فانه نفس الاء
من حيث انها مودنة للئنة الاء ولا يلزم من اعتبار الئنة اعتبار عاضة الئنة
فان قلت هذه الئنة معتبرة في الئنة الثالثة والالان عين الئنة الاء
تنقل الكلام الى الئنة فالتكامل وجود اسوي الجزء والكل والاء وجود
كذلك وايضا يكون الوجود تلك الاء مع تلك الئنة فلا يكون ما فرض جميع
اجزاء الوجود جميع اجزائهم لا يقال لا يصح نقل الكلام الى الئنة لانها غير قابلة
للوجود لا نقول قد مر مرة ان الكلام في الوجود المطلق وهي قابلة
له قطعا قلت هذه الئنة كافي في تميز الكل عن الجزء اذا لاء اجزاء الئنة مع هذه الئنة
عين الوجود وبها اجزاءه شائرة له ولا يجب اعتبار هذه الئنة في تحصيل
التميز وقد سبق ان التقييد يلاحظ على وجهين احدهما ان يلاحظ على وجه
الاستقلال وثانيتهما ان يكون هلا حظا من حيث الئنة الملاحظة بين الطرفين
المعتمد والمقيد به فالراء في المجموع هو هذه الئنة لكن لاق حيث انه يعبد
لان حيث يتيم والام يبق فرق بين الئنة وبين الئنة فلابد ان نقل الكلام
ايها اذ لم يعتر اعتبارات العقل ولم يلزم ايضا زيادة جزء اخر على ما هو المتروك
الحاصل ان الوجود نفس الاجزاء من حيث انها منقطة للئنة الوحدانية لانفس الاجزاء

وحسنه عوض الهيئة الوضائية لها والفرق واضح بين من له ادنى مسكنة
 والمعنى الاول لم يتغير فيه الهيئة اصلا لا بطريق التقيد ولا بطريق التقييد
 وبالمعنيين الآخرين معايرها لكن معايرة ذاتية وبالتي اذلت
 معايرها كما اعتبارية لانهم بذكر المعنى نفس الاجزاء الا انها من حيث انها
 معروضة لها وهذه الهيئة معتبرة بطريق التقييد دون القيد ومفادها
 مع المناير الاعتبارية ثم انظر انه يتقبحكم اه لما كان قومه مناير لها
 يشعر بجواز انفكاك الكل عن الاجزاء بالمعنيين الآخرين وان انفرد
 في العرف ما يمكن انفكاك دفع ذلك التوهم به القول وقوله ثم عطفت
 على كلام متوهم اي هكذا يحكم به النظر الى ثم نظر الرقيق اه ومثل هذا كثير
 شائع في المصنفين اي ثم نظر الرقيق يحكم بانها اي الاجزاء
 مستلزمة له اي لكل لان العدد ليس محض الوحدات فكذلك معروضة
 يعني تلك الاخرى ليست محض الوحدات وكل ان تلك الاجزاء معروضة
 لكثرة وكثرة مستلزم العدد فكذلك معروضة لكثرة يستلزم معروض العدد
 وبهي الهيئة الوضائية الداخلة في الاجزاء او العارضة عليها فان قلت يلزم كلامي
 ان يكون دخل كل واحدة فيه مرتين مرة على الافراد ومرة في ضمن المجموع كرسب
 الفلانة مثلا من الاجزاء لغير المناهية اذ على هذا التقدير ان يكون المجموعات الثلاث
 الحاصلة من وحدات الثلاثة جزءا وكذا المجموعات الثلاث الاخرى الحاصلة من هذه
 المجموعات

كتب

كاتب

المجموعات وكذلك وايضا يلزم ان لا يصح في الجزء المكشوري عن العدد مع انه مختار المتأخرين
 وانه ايضا يصح تركب العدد من العدد مع انه باطل قلنا التحقيق ان بينا كل جزير وضع
 الاجزاء من حيث هو كثيرهم وجمعها من حيث هو واحد ومن البين ان دخول كل جزء يستلزم
 دخول كل جزء يستلزم دخول الجميع الاول مطلق وان كان مع وصف الكثرة اي الدخول
 لكنه يستلزم دخول الجميع الثاني لكن لا مطلقا بل في الاجزاء الزائدة فتأمل فانه دقيق
 وبذلك حقيق وبنهايات يفصح مقامها اوسع من ذلك لا يخفى ان بين التصورين اه
 وذلك لان الاجزاء الوجودية كانت وجودات لزوم عروض الشيء لنفسه المستحيل لانه يلزم ان
 يكون جزء الوجود من حيث انه جزء عارضه ومعرضا لنفسه بخلاف الدارات اجزاء
 كانت دارات لم يلزم عروض الشيء لنفسه لانه يكون عارض واحد عارضه جزء وان لم يكن
 وجودات لزوم اجتماع النقيضين المستحيل كما سبق بخلاف الدارات ان لم يكن
 دارات لم يلزم اجتماع النقيضين المستحيل وسر في هذا لكون البين فاقدها كيد غير مرة
 ان تقايس الاسرار لم يمس بها فرد في نفس الامر يصدق عليه انه محجب ان لا يكون له تحقيق
 بوجهه اصلا فجزء الوجود المطلق الكان نفس مفهوم الوجود لزوم عروض الشيء لنفسه المستحيل
 لانه يستلزم ان يكون الجزء من حيث هو جزء عارضه ومعرضا لنفسه بخلاف عروض ال
 لمناطق كما لا يخفى والكانت ليس لوجودات لزوم كون الوجود المطلق معدوما مطلقا
 لان الوجود موجود فله في المكون المعدوم المطلق خبره كان معدوما مطلقا لا
 محالة فيلزم اجتماع النقيضين المستحيل بخلاف الدارات جزؤه الكان ما ليس به لم يلزم
 ذلك كما لا يخفى وذلك لان الدارات لا يجب ان يكون مركبا من الدارات كما يجب في الوجود كونه موجودا
 ولا يلزم كون جزء ما ليس به اياها كما يلزم من كون جزء الوجود معدوما مطلقا كونه معدوما
 وقد عرفت ان السببية تشمل الوجود واطلعه لكل ما عليه مسميه الشيء والحق في الدارات فاقم
 ولا تعجل حول هذا اي انصاف الشيء بنقيضه هو ان لم يكن غير محال في الاطلاقات قال لبعض الفضلاء
 المراد من انصاف الشيء بنقيضه انصافه في القضاء بالمتعارفة وقولنا الجزى ليس
 بحزني طبيعي وفيه نظر لان الانصاف اني بنقيضه انما هو في قضيه الطبيعي كما في انصاف

الوجود بالعدم لان التقيصين هما مفهومان دون المتعارفة اذ الحكم فيهما انما هو على الافراد
 في الازم بها اتصاف افراد احد التقيصين بالتقيص الاخر ويرجع الى اتصاف الشيء بالتقيص
 وهو مجتمع قطعا واليتم على هذا يكون مدار الجواب في الفرق بان اتصاف الشيء بتقيص في
 التقضا بالعدم المتعارفة وبين اتصافه في القضا بالطبيعة لا على الفرق بين اتصاف
 الشيء بتقيص هو ظاهر وبين اتصافه استقفا كان الوجود معدوما مطلقا اي ذهنا
 خارجا وهو محقق قطعا وقد سبق تفصيله حل اولي او حل متعارف ذاتي اه الحمل
 بالمواطات في قسمين الاول الحمل الاولي وهو ما يقيس المحمول هو ليعلم عنوان
 حقيقة الموضوع ومن هذا القسم حمل الشيء على نفسه وهو ضربان ضرب يوحذف فيه
 احد هما بحيث لا يلازم فيه اخرى مثلا ربه اذا اخذ مع ذاته ثم يوحذف مع غيره اخرى
 فيقال ربه المتلفات اليه او لا هو المتلفات اليه نيا فهذا الضرب صحيح غير مفيد وضرب
 يوحذفان فيه بدون التباين بان يتكرر الاتفات الكاشي واحد ذاتا او
 اغنيا رافحل ذلك الشيء على نفسه غير ان يتعدد المتلفات اليه وهذا الفرق
 غير صحيح غير مفيد ضرورة انه لا تعقل النسبة الا بين اثنين معايرين بوجه ما وانما
 سمي بهذا التقيص او لا يكون به فيها غالبا وانما في الحمل ان يجمع المتعارف وهو ما
 يعبر به فيه ان يصرف المحمول على نفس الموضوع بان يكون جزئيا من جزئياته
 او على ما صدق عليه بان يكون ذلك من جزئيات المحمول كالا ولعفا وانما سمي متعارفا
 وذلك انما يتبعه وتعارفه في المسائل العلوم وقضايا الخ ثم ان الصدق المعبر به اما ان
 يكون ذاتيا بان يكون المحمول ذاتا او ذاتيا الموضوع كحل الابن على ربه او حل الحيوان
 والناطق عليه سمي ذاتيا واما ان يكون عرضيا بان لا يكون المحمول كذلك سمي الحمل
 عرضيا كحل الكايتب على الابن او حل الابن على انطلق اذا عرفت هذا فنقول
 حل الوجود عند الشيخ بالنسبة الى الخلق والانواع حل اولى لان مواده ان حقيقة
 الالات مثلا عين الوجود وبالنسبة الى الافراد حمل متعارف ذاتي لكون الوجود من
 جزئيات الحقيقة وهي عين الوجود ويكون حقيقة الشيء على ذاته فلفظ في
 قوله او حل متعارف للتقيص لا التزديد لان المذكور اه لان باطنه متفرعة

على كونه مفهوما واحدا لكن معنى قول انا قد عرفت اي قد عرفت مقايسته
لان وجود كل شيء ان كان عين حقيقة كان تابعا لها في الابدانية والكنية والب^{التركيب}
وكذا اكتفى بالمساحة ولم يقل خطأ بمعنى اخر فانه من الموجد لكل ذات له صفة الوجود
وكذا المعلوم والصفة لا يكون ذاتا فلا جرم لا يكون موجودة ولا معدومة ومن ههنا ذهب
الى القول بالواسطة واراد بالذات كل ما يحرك ويعلم بالاستقلال وبالصفة كل ما لا يعلم
الا بالتسمية وقد عرفت تفصيل هذا المقام فتذكر ان يكون له كل قبل اجزائه
لان تحقق الموصوف لنفس وجوده فيه بحيث ان مشي الاحوال والقائمين بان
اجزاء الوجود ينشئون الثبوت المعنى بازاء الوجود الذهني فتركيب الوجود عندهم من
الاحوال في الثبوت بمنزلة تركيب الذهني من الامور الزهنية لا شائكة ظاهرة فيه فان
التركيب النبوي يستلزم ثبوت الاجزاء والحال لا وجودها كما ان الذهني يستلزم
وجود الاجزاء في ذهن لا في الخارج اقول الظاهر ان تركيب الاحوال غير معقول
لان التركيب الحقيقي الاحتياج والقيام بين الاجزاء ولا يمكن فيه احياء احدهما
في القيام بمحل الثالث بالنسبة الى قيام الاخر بهم والا لزم ان يحصل التركيب الحقيقي
بين الحركة والسكون القائمين بالجسم فانه ان قديم السكونية به موقوف
على قيام الحركة به ولا شك ان قيام الحال والحال في مرتبة قيام العرض في
الاسكانية وعلى غير المنهوي قد يكون اجزاء خارجة ممانعة الى اخره انت تعلم
ان التباين بين المحدود والمحدود وجوده حاضر وتنفرد بالحد من اجزاء الخارجة
يعتد التباين بينهما فان الحد والمحدود على ذلك المتعدد يكون صورة كلية واحدة
من غير تباين فاعلم انهم لم يبنوا حقيقة بل لما يقال البيت هو التركيب من الجدار
والشق مع البيت المخصوص في كل وقد بينا كسابقا الى اخره اعراض
على جواب المصنف وحاصله ان هذا دليل على اجزاء الخارجة فهو ان يتوقف
على تمايزها في الوجود الخارجي ولا يصح منع اصلا فالرسل صحيح والجواب ساقط
بناء على قول المصنف اه اعلم ان اجتماع التركيب الذهني والخارجي ثلثه

احوال الاول انهما لا يجتمعان اصلا لان المركب الى ربي كائن من المركب من
 البدن او النفس او منه من الصورة بناء على ان الترتيب الى ربي عن المجرد والماد
 محال لو كان مركب من الجنس والفصل لكان له حدان تامان لعممة التخصيص بالاجزاء
 الخارجية وقد عرفت ما فيه والثاني انهما قد يجتمعان لو وقع تخديم المركبات
 الخارجية وبابطها بالاجزاء الذهنية والثالث انهما مثلا زمان
 وهو قول المختار عند المحققين سيجي ان شاء الله تعالى تحقيقه كانه اشارة
 الى قول ههنا توجيهان احدهما ان يكون هذا الجواب واحدا رجعا الى الترتيب
 وحاصل ان اراد بالاجزاء في قوله يتصف بالاجزاء الوجود مع الى الاجزاء الذهنية
 تختار انه يتصف بالوجود قليل ولا محذور فيه لان تقدم الجزء الذهني على
 الكل بحسب الوجود الذهني والاستحالة في عدم تقدم الجزء الذهني على الكل
 لا تخادعه مع ذاتا ووجودا وان اراد بها الاجزاء الى ربي قلنا تختار
 انها يتصف بالعدم ولا محذور فيه ان كل مركب من الاجزاء الخارجية يتصف
 اجزائه بقضه ونائبهما ان يكون جوابين لا ترد فيه ما حاصل الاول
 اننا تختار الشق الاول لكن المقصود بالابطال الاجزاء التي يجزيها
 ويثبتها في الخارج ممنوع وحاصل الثاني اننا تختار الشق الثاني و
 لا محذور فيه على تقدير كون الاجزاء الخارجية ولا على تقدير كون الاجزاء
 الذهنية امتكان المحقق المراد بالصفات الحمل الاولى فانه يجوز ان يحمل
 السقيض اه وذلك لان الجنس ليس عين النوع بل هو غيره فهو متصف
 بنقيض بمعنى انه لا هو والكان احدهما محمول على الاقرب الى الحمل المتعارف الذي
 ماله حمل احدهما على ما صدف عليه الاصر والتحقيق الى اخره ان اراد بالاجزاء
 الخارجية الموجودة فيه لوجودات مماثلة وبالذهنية ما لم يكن كذلك سواء لم يوجد

فيه او وجدت فيه غير مائزة وسواء كانت محولة او غير محولة كاجزاء الكثرة
لم يصح هذا الكلام لا باعتبار الحمل المتعارف ولا باعتبار الحمل الاول حاصله الا
عترض على الشارع وببينة ان الحيوان مثلا اذا اعتبر حده على سبب فاما ان يتخبر
ان لمعتز هو كما في حمل الشيء على نفسه بعد التقاير لا اعتباري كما يقال الموجود
هو الماهية او الوجود هو الوحدة واما ان يعنى به صدقة عليه فيصان ذلك
الشيء فرد من افراده او ما هو فرد للآخر وهذا هو تاريخ المتعارف وتحقيق
لذلك المفهوم النقيض لكل من اعتبارين والجنس ان لم يصدق عليه النوع
بالمعنى الاول يصدق عليه بالمعنى الثاني فلا يصدق عليه نقيض هذا المعنى المعدم
طورا سبب عنه مفهوم الوجود بطريق الحمل المتعارف بالمعنى الاول كما لا
يخفى فلا يجوز كونه جزء عقليا لمفهوم الوجود فتأمل اي سببها اي شبه المصادرة
اعلم ان حقيقة المصادرة ان يتوقف العلم بالمقدمات واطرافها على العلم بالمطلوب
وشبهها ان يتوقف صدق المقدمات على الواقع موقوفا على صدق الحكم في نفس الامر
لا عليها فيكون الدليل مستملا على شبه المصادرة التوقفة على مقدمات ماوية للحكم
في عدم التسليم وفيه انه اذا قام اه اعتراض على الحكم وحاصله ان دليل الاستقراء
قائم على عرصة الوجود فلا يمكن مع الدعوى بل الطريق ان يمنع الاستقراء
وقد انشأ تاريخ الى جوابه لقوله وما ذكرتم من الاستقراء ليس بصحيح عندنا وانت
تعلم انه على هذا لا يحتاج الى دعوى المصادرة وبيان توقف المقدمات
على المطلوب وكلام الشارع والمصنف لا يخلو عن خلل واضرب كما لا يخفى
ويوجد علم الاخص بدون العلم قيل فيه نظرا له وجد العلم بالخاص وجد العلم
بالعلم في ضمنه فليصح قوله دون علم الاعم فلن قد سبق ان الاعم قد يكون
عرضا عما لاخص فلا يلزم من تصور الاخص بالكم تصور الاعم فلا اشكال

فيه اثارة حيث اختار في بطل العلم المجموع من ذاتيات نوع الان
 دون اواخر من عصبية لان علم كليته بل في الواثبات فقط وكذا ان اريد
 اي كذا لان العلم الكليته ان اريد بها لوازم لكن انتقاض الكليته ليس تمامه العصبية
 مطلقا بل العزل لازمة منها كما المائنة بالفعل لان فان حيلوا لم ولازم
 ولذي هو تركيب ارجلين مثلا ليس ملازم له لا يزم ان يكون مشرطا لآخر كما ان
 بالنسبة الى الان مثلا فان لم شرط وهو حال العصبية وليس بشرط لان
 فان قيل النزاع في كنه الوجود تفصيله ان وقوع النزاع في هذه الالته كنه
 لا يدل دلالة قطعية على ان تعريف هؤلاء المعرفين تعريف لكنه الوجود
 وتحريره لا صحت ان يكون المعروف من نابع في كنه الالته ولكن ذهب
 الى نظريته لبعض فصوله ويكون من نابع في هذا كنه ومع ذلك
 ذهب الى نظريته بعض وجوده وعلى تقدير بن عرفه تعريفه رسميا لتحصيل
 معرفة الوجود بهذا الوجه المنظره وانت تعلم ان العرض من التعريف
 الرسمي تصور المعروف على الوجه المتمتاز اي بعنوان باويه والوجود
 معلوم لكل واحد على هذا الوجود ايضا والالكان معرفة الوجود على الوجه الالتم
 الى بالالته به سببيا حاصل افادى حاجته الى تحقيد وسبه على الوجه العكس فهذا
 الا عراض كما انه يستحيل على تحقيق المحسنة كذلك سيجف على تحقيق المشهور
 اللهم الا ان يكون العرض من ياذق الالته وتصور به تحصيل التصور
 ثانيا اي به يلتفت الى الصورة الحاصلة في هذه ثانيا فافهم ولا تعقل
 فتصور ما علم وجوده النصوره في الخارج كما هو المراد منه على ما هو
 لتحقيق من ان حصول الاشياء في ذهنه انما هو بالنفسها واعيانها لا با
 شيئا وانما لها وما في بعض الكوائيم من انه مبني على اتق العلم والمعلوم
 بالذات فيدل على انه لم يفرق بين ايتين المسلتين وذلك عجيب وبالجملة
 المراد بالعلوم في مسلم الاتحاد انما هو الصور انما هي لا الحقيقة الخارجية كما

خفي فير تقى اقام التعريف الى التسعة اقام اه اعلم ان في كلام كثير من

المحققين من القدماء والمتأخرين لم يوجد التفرد بين التعريفين

والاسمي وبغصهم قد صرح بان مطلب ما الاستيناف مطلب اخوي في الاساس

قد اشار الى ذلك حيث قال فرق است میان ما شارح اسم و ما شارح حقیقت چه

اول ان معنی لمبتدئ کے لایہ اور اطلاق کنندہ ہر اجمال خودہ ان معنی موجود ہیں

کتابه معدوم و دوم آنچه در اسم اثر شامل شود بنقصیل و آن بعد از ثبوت وجود آن تواند بود در مرتبه اول و ثانیه و غیره

والحق ان اللفظ غير الاسمي لان الاسمي فتم من الحق (الذي كان) مختصا

صورة غير حاصل قبل التقاء صورة حاصلة من بين صورته التي قبله

اليه المحقق النقنار الحسين ان الاسم هو اللقب فاعلم من الخلد بين اللقب

بجست الحقیق و مود واضع ولا تخفوا من هذا العلم و جرد و بين اللطيف المتقابل للتعريف

الجبين اه من انه لم يرم ليبي ن الفرق ففعل انه ليس ستمائة اذ قد كان من الجاهل

يروي الصدوق وذهب بعض الاعراب الى ان المراد به المولى المختص بالولاية

من اللفظ يحصل من التعريف اللفظي ان يحصل من اللفظ ان فهم الحق

بَيْنَ اللَّفْظِ وَالدَّخْلِ عَلَى الْمَطْلُوبِ مَا كَانَ الْأَسْمَاءُ دَاخِلًا فِيهِ

عمر سیر المطالب و لم یصح اخیب جہا الیہ و انتقم انہ علی نذر موتہ و الدرد علیہ

اورہ الخیرین ہاں فہم والمفوض من التقریر اللفظی ان حاصل ان اللفظ

او بالاسف والاشمعت الله تعالى ان يكون ابتداءا واني انا لا احسن

بجاء الاسم وحجبه الحق من قبل الاول والثوب الحق من قبل الاول

بان ان هذا موضوع في تلك المنة فيكون كذا في اللفظ في قوله تعالى

وَمَا يَكُونُ لَكُمْ مَعَهُ عَهْدٌ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّكُمْ آيَاتُهُ فَتَكُونُنَّ كَالْأَنْعَامِ غَيْرَ مُعْقِلِينَ

الاسمي فيه لا لان هذا المطلب ثابت مل للتعريف الاسمي واللفظ كذا نقل عنه
وانت تعلم ان الاغلب الاكثر في التعريف اللفظي ان يكون للمعاني البدئية
المذكورة عنها فقطصها ثانيا لا يكون بعد فهمها بالتعريف الاسمي فلا
تقديم الاسمي على اللفظي نعم فلما يحتاج المعاني الى النظرية الى صلاتها بالاسمي
بعد فهمها عن المذكرة الى التعريف اللفظي فيقدم ما الاسمي على ما اللفظي
واحتمالها انما ثبت اذ كان التعريف اللفظي داخل في مطلب ثم اعلم ان
مقصود بعض الاعمال الرد على السبب الشريف قدس سره وهو لا يحصل لانه يشكركون
نصير المعنى ثانيا في المذكرة داخل في مطلب لكن ذهب الى ان ماله التصديق
فافهم وان خيرا و ذلك لان هذه الخشية تعبيره لا تعليلاته فعلى هذا
يكون الحرف بالفتح هو المعنى من حيث انه اسمي لا لفظيا بل يكون
من قبل البحث اللغوي وتحقيق المقام حاصل التحقيق ان قوت الموجود
ما يكون فاعلا او منفوعا بتفاوت النظر والقصد فانه يحصل منه الاختصاص
والتصديق كلاهما فان قصد منه الاختصاص بالجوهر كان منظورا به في العلوم الحقيقية
وان قصد منه التصديق بان هذا اللفظ موضوع لهذه المعنى كان منظورا اليه
في العلوم اللغوية فاصل ودلنا ان بقدر حاصل في ضمن ضرورة توقف
التصديق على التصور ملازمة مع الاطلاق يعني يصدق على فرد ما
من غير ان يلاحظ مع الاطلاق يعني من غير ان يلاحظ مع الصدق على فرد ما

بخلاف الوجه الاول فانه لو ضبط فيه الصدق على فرد ما من غير ان يداخلك
 معه الاطلاق اى الصدق على فرد ما و بهذا يظهر ان في العدم المطلق اى
 في سبب الوجود اضافة واحدة وهي اضافة السلب الى الوجود في العدم اسما في سبب
 وجود زيد مثلا اضافة اى واحد لها اضافة السلب الى الوجود وناهما اضافة
 الوجود الى زيد مثلا واحد المتضامين اى السلب المطلق مطبق للمضاف
 الاخر اى السلب الخاص و ايقم هذا الدليل اه تقضى اجمالي على الربيل
قوله والحمد لهذا جواب آخر عن الدليل وهو نقص تعصيل لم وهو السور
 بوجه اخر غير الكنه ولا يلزم من الدليل الا توقف كنه الوجود على تعقلى
 بوجه اخر وذلك لاستلزام الا وادمه الراد على اتحاد الموقف والموقف
 عليه و يظهر منه وجه الظهور اطلاق لفظ قد المفيدة بالخبرية على
 سبيل المجاز والملازمة ترتب الاثار على ذلك كترتيبها على الوجود ويمكن
 بيان ذلك بالاحتمالات ههنا اربعة النجوز في الوجود في لفظ الخبرية

تمت حاشية المعلق على الشريعة الزاهدة على شرح امور العالم شريفة من تصنيفنا
 العلامة الوري وارث الانبيا الذي تقر به اظهر من الشمس والخبرية ايسر من
 محمد و الخلق محمود الاطلاق لم يبر السبب كون منه في الافاق قطب الاقطاب
 مولانا مرشيدان عبد العزيز الدهلوي سلم الله العزيز بيد العبد الراجي لوزعه
 الطالب النقشبندی محمد دبی بدلفم و حسن توفیق ۵۵۵۵۵

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الممتنع العقل الفعال اذ قد بالغ الخ في رعايته برأيه الاستبصار في انشاء الحمد
والصلوة فان راي انسام الحكمة كلها اما الالهى فيقول ممتنع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال
فان حيث العقول من الالهى اصلية وحيث النفوس العقلية والاطمة الان من تهيئة واسرار
الى مباحث النبوى والصوره فورا معلق الصور بالمواد وتلك الصانع من مباحث الالهى واما الربا
فيقول مولف النسب بين الالاداد والابعاد فان مباحث الحكم اما متعلقة بالحكم المنفصل كالحاشية بالرواية
والارسماء طبعي واما متعلقة بالحكم المنفصل وبى الالبعاد كالبهنة ونحوها واما الطبيعى فيقول
محرك الفلك للنسب المركز واليه بل عليه فهو اشارة الى الفلكيات وقوله ملون الكائنات من
تعاير لامهات اشارة الى الغفريات ومباحث الواكيد الشمس وكائنات الجوارى احسن
في رعايته النسب حيث قدم في الاشارة الالهى ثم الربا في ثم الطبيعى وقدم منه ما
يتعلق بالفلكيات ثم بالغفريات ثم اشار الى مباحث المعاد التي هي تهيئة

الطائفة على ما ينبغي زكاة

شاه محمد النور

E 1434

رام بود